

جامعة قاصدي مرباح ورقلة  
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



مشروع مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي  
الميدان : علوم اقتصادية، علوم تسيير، علوم تجارية  
الشعبة : علوم اقتصادية  
التخصص : مالية وبنوك  
عنوان :

**أثر قروض الإستغلال على فعالية تسيير دورة الإستغلال في  
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صيدلية عيساوي الزهرة  
بمدينة ورقلة خلال الفترة الممتدة ( 2010 - 2015 )**

من إعداد الطالبة : بوخطة أمال

نوقشت وأجيزت علينا بتاريخ: 2016/05/22

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ / بن مالك حسان	( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) ..... رئيسا
الأستاذة / مقدم ليلى	( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) ..... مشرفا
الأستاذ / خميس خليل	( جامعة قاصدي مرباح ورقلة ) ..... مناقشا

السنة الجامعي : 2016 – 2015

# إِهْدَاء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى رمز الجهد والنضال ومنبع القوة والإحسان إلى الذي وهبني سيف الصبر والكفاح إلى من أحقره قدوتي  
في شق طريق النجاح إلى من لا يعوض مكانه أي مخلوق كان

- والدي رحمه الله -

إلى من جعل الله الجنة تحيط بأفهامها واقتدرن رضاها برضي الرحمن وارتبطت طامتها بطاولة الخالق

\_والذي حفظها الله وبارك في عمرها\_

إلى أحبه الناس على قلبي

\_إخوتي وأولاد إخوتي حفظهم الله\_

إلى أهل أصدقائي أهدي عملي هذا

إلى من ساعدني بالقول والمعلم وكان سند لي في إنجاز هذا العمل

آمال بوخطة

# تشكرات

اللهم إني بيدك أ ابن بيدك أ بن أمتك ناصيتي بيدك، ما ش في حكمك، مدل في قضاوك، أسل الله بكل اسم هو  
للله، سميه به نفسك، أو انتزعته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك، أن يجعل القرآن ربيع قلبي ونور صدري  
وجلاء عزني وذهاب همي.

نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل، ونسأله أن يجعله صدقة جارية وأن يجعل فيه ما هو لصالح الأمة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف أستاذتي المعترفة : "مقدم ليلي" لما منعته لي من وقت  
وجهد وتوجيه وإرشاد، وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر قروض الاستغلال على فعالية دورة الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال تبيان مفهوم قروض الاستغلال ودورة الاستغلال والتطرق إلى الاحتياج في رأس المال العامل الذي يعتبر عنصر أساسي في تحليل دورة الاستغلال للمؤسسة.

أما فيما يخص الجانب التطبيقي اعتمدت دراستنا على تحليل القوائم المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية الوظيفية وجدول حسابات النتائج، وقد اعتمدنا في تحليل هذه القوائم على برنامج معالج الجداول Excel، وذلك من أجل تحليل مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ومعدلات دوران دورة الاستغلال في المؤسسة محل الدراسة.

الكلمات المفتاحية: قروض الاستغلال، دورة الاستغلال، الاحتياج رأس المال العامل

## Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence l'impact de l'exploitation des prêts sur l'efficacité du cercle d'exploitation des petites et moyennes entreprises et en reflétant le concept de prêts et cycle d'exploitation de l'exploitation et de répondre au besoin en fonds de roulement, ce qui est un élément essentiel dans l'analyse du cycle d'exploitation de l'institution

En ce qui concerne le côté pratique de notre étude, il a été basée sur l'analyse des états financiers de l'institution et du budget fonctionnel et le calendrier des comptes des résultats que nous avons adoptées dans l'analyse de ces listes sur processeur tables programme Excel pour analyser les équilibre et les ratios financiers des indicateurs et des taux fiscaux de cycle d'exploitation du chiffre d'affaires dans l'organisation à l'étude

**Mots clés :** Prêts exploitation, cycle d'exploitation, le besoin en fonds de roulement

## قائمة المحتويات

III	الإهدا
IV	الشكر
V	ملخص .....
VI	قائمة المحتويات .....
VII	قائمة الجداول
VII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الإختصارات والرموز
X	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
2	<b>الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة</b>
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول دورة الإستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المبحث الثاني: دراسات سابقة حول أثر قروض الإستغلال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
23	الفصل الثاني: أثر قروض الإستغلال على فعالية دورة الإستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
24	المبحث الأول: أدوات وأساليب دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بـ م .ص.م
26	المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها
47	خاتمة
50	قائمة المصادر و المراجع
52	الملاحق
	<b>الفهرس</b>

## قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
	دورة الاستغلال في المؤسسة	(01_01)
28	أصول الميزانيات المالية للسنوات ( 2015-2010 )	(01-2)
29	خصوم الميزانيات المالية للسنوات ( 2015-2010 )	(02-2)
31	جانب الأصول من الميزانية الوظيفية للسنوات (2015-2010)	(03_2)
32	جانب الخصوم من الميزانية الوظيفية للسنوات (2015-2010)	(04-2)
33	رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRNG	(05-2)
34	احتياج رأس مال العامل للاستغلال BBFR	(06-2)
35	الخزينة T	(07-2)
36	نسبة الاستقلالية المالية	(08-2)
36	نسبة المردودية الإنقاذية Re	(09-2)
37	نسبة المردودية المالية	(10-2)
38	جدول حسابات النتائج للفترة (2011-2010)	(11-2)
39	جدول حسابات النتائج للفترة (2015-2013)	(12-2)
40	دوران المخزون للفترة (2015-2010)	(13-2)
41	معدل دوران الربائين للفترة (2015-2010)	(14-2)
41	معدل دوران الموردين للفترة (2015-2010)	(15-2)

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
29	نسب نطور الأصول	(01-2)
30	نسب تطور الخصوم	(02-2)
33	تطور رأس المال العامل	(03-2)
34	تطور احتياج رأس المال العامل	(04-2)
35	تطور الخزينة	(05-2)
37	معدل النمو المتوازن بين احتياج رأس المال العامل و رقم الأعمال	(06-2)

## قائمة الإختصارات والرموز

الدلالة	الإختصار / الرمز
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	م ص م
رأس المال العامل	FRG
الاحتياج في رأس المال العامل	BFR
الخزينة	T
رقم الأعمال	CA

## قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملاحق	قائمة الملاحق
53	أصول الميزانية لسنة 2010	الملحق 1
54	خصوم الميزانية لسنة 2010	الملحق 2
55	أصول الميزانية لسنة 2011	الملحق 3
56	خصوم الميزانية لسنة 2011	الملحق 4
57	أصول وخصوم الميزانية لسنة 2013	الملحق 5
58	أصول وخصوم الميزانية لسنة 2014	الملحق 6
59	أصول وخصوم الميزانية لسنة 2015	الملحق 7
60	جدول حسابات النتائج لسنة 2010	الملحق 8
61	جدول حسابات النتائج لسنة 2011	الملحق 9
62	جدول حسابات النتائج لسنة 2013	الملحق 10
63	جدول حسابات النتائج لسنة 2014	الملحق 11
64	جدول حسابات النتائج لسنة 2015	الملحق 12

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني وتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، وفي هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لها من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، توفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

و يشكل الجانب التمويلي أهم هاته الجوانب حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة و متنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة، وكذا الحصول على ثقة معظم البنوك.

ولتحسين أداء المؤسسة يجب على المسير التركيز على تشخيص دورة الاستغلال والتي تعتبر ذات أهمية بالغة في تحديد احتياجات تمويل المؤسسة، لكونها المولد الأول و الأخير للاحتجاج في رأس المال العامل و العنصر المحدد للوضعية المالية، وبالطبع فكل هذا يكون مدعما بإطارات ذات كفاءة وخبرة وقدرة في العمل على مستوى نشاط الدورة لتفعيل هذا الدور.

ويعتبر الاحتياج في رأس المال العامل المؤشر الأساسي الذي يحدد احتياجات دورة الاستغلال التي تتسع نتيجة لنمو النشاط ونتيجة لذلك يزداد مستوى الاحتياج في رأس المال العامل حيث تمت هذه الآثار إلى الخزينة ومستوى السيولة في المدى القصير فالاحتياج في رأس المال العامل ناتج عن الفرق بين التحصيلات والتسديدات للتدفعات المرتبطة بأنشطة الاستغلال في المؤسسة حيث نجد أن العديد من المؤسسات اليوم تواجه أزمات في دورة الاستغلال وهذا نتيجة التقدير السيئ لحجم الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدورة وعدم التسخير الأمثل لها.

وعلى هذا الأساس نفتح الإشكالية الرئيسية التالية:

**ما هو أثر قروض الاستغلال على فعالية دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

### الأسئلة الفرعية:

- ❖ ما هو مفهوم كل من قروض الاستغلال ودورة الاستغلال وما هي أنواع ومراحل كل منها؟
- ❖ كيف يتحقق النمو المتوازن باستخدام الاحتياجات في رأس المال العامل؟ وما هو أثر قروض الاستغلال على معدلات النمو؟
- ❖ ما هو تأثير قروض الاستغلال على عناصر دورة الاستغلال؟

### الفرضيات:

- ✓ تعتبر دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لذلك تسعى المؤسسة إلى القروض قصيرة الأجل والمتمثلة في قروض الاستغلال لتمويل نشاط.
- ✓ يتحقق النمو المتوازن باستخدام الاحتياجات في رأس المال العامل إذا كانت نسبة الزيادة في هذه الاحتياجات بنفس وتيرة الزيادة في رقم الأعمال، حيث قد تقع المؤسسة نتيجة لعدم مراقبة هذه النسبة في إحدى الوضعيات التي تؤدي إلى اختلالات مالية، ومن بين هذه الوضعيات حالة سوء تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل.
- ✓ إن لقروض الاستغلال دور فعال على تحسين أداء دورة الاستغلال من خلال تحسين معدلات دوران عناصر دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه تحقيق التوازن الهيكلي على المدى القصير لهذه المؤسسات.

### أهداف الدراسة:

- ❖ معرفة مدى فعالية تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل على حسن سير دورة الاستغلال.

### أسباب اختيار الموضوع :

- ✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر الوجهة الأولى لخريجي الجامعات، باعتبارها استثمارات صغيرة يمكن التحكم فيها خاصة بعد برامح الدعم التي تقدمها الدولة لهذا النوع من الاستثمارات.

### منهج الدراسة:

أما بخصوص المنهج المتبّع في هذه الدراسة، فقد اعتمدت على منهجين أساسيين للمعالجة، وهما المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي لتوضيح مفهوم دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقروض الاستغلال المملوكة لها، وكذلك تسيير عناصر الاحتياج رأس المال العامل ومعدلات الدوران، وبعدها تم الاعتماد على المنهج التحليلي في دراسة مؤشرات التوازن المالي ومعدلات الدوران لدورة الاستغلال، كما نشير إلى قيامنا بمحاولة إسقاط الجزء النظري من دراستنا على الواقع التطبيقي، من خلال دراسة حالة مؤسسة (صيدلية)، وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على المنهج التحليلي

### صعوبات البحث:

- ❖ صعوبة الحصول وجمع المعلومات في الوكالة نظراً لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- ❖ عدم توفر الدراسات المتطرفة بصفة مباشرة لموضوع دراستنا.

❖ قلة المراجع الخاصة ب موضوع الدراسة.

### حدود الدراسة:

بغرض دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المنتظرة، فإن حدود الدراسة تقع فيما يلي:

❖ **الحدود المكانية:** تركيز الدراسة على البنك الوطني الجزائري بورقة

❖ **الحدود الزمانية:** اعتمدنا في هذه الدراسة على الوثائق المالية للمؤسسة خلال الفترة(2010 -

2015)، أما بالنسبة لسنة 2012 فلم نستطع التحصل عليها من طرف البنك.

### محتوى البحث:

سنعتمد في تحليينا لإشكالية بحثنا على خطة تتكون من فصلين كالتالي :

**الفصل الأول :** عرض الجانب النظري لدورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تضمن تمهيداً للفصل

يليه بعد ذلك مبحثين حيث تم في المبحث الأول التطرق للإطار المفاهيمي لكل من دورة الاستغلال وقروض

الاستغلال والاحتياج في رأس المال العامل، في حين خصص المبحث الثاني للدراسات السابقة حول موضوع

الدراسة، حيث قمنا فيه إلى التطرق لدراسات سابقة شبيهة لموضوع دراستنا، وفي الأخير تطرقنا إلى مقارنة ما بين

الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

**الفصل الثاني :** تعلق بالدراسة التطبيقية والذي بدوره قسم إلى مبحثين، حيث خصص المبحث الأول إلى الطريقة

والأدوات المستخدمة في الدراسة، في حين المبحث الثاني خصص لتحليل وتفسير ومناقشة ما توصلت إليه الدراسة.

## تمهيد

تعتبر وظيفة القروض البنكية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تمويل دورة الإستغلال، ونتيجة للطبيعة المتكررة لنشاطاتها، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة، و هذا ما دفع البنوك إلى اقتراح طرق وتقنيات متنوعة لتمويل هذه النشاطات، تماشياً مع السير الحسن لعمليات الإنتاج والتوزيع... الخ . وتتضمن التكيف مع عدم الاستقرار الذي يخضع له النشاط و اختلاف المشكلة التمويلية، وتتناسب مع نشاط المؤسسات، من حيث طبيعة النشاط الذي تزاوله المؤسسة (تجاري، صناعي، زراعي، خدمي ) أو حسب الوضعية المالية للمؤسسة أو المهد من القرض.

كما تعتبر دورة الإستغلال الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث تعبر عن النشاط الرئيسي، ما تعرف على أنها مجموع العمليات المتتابعة التي تقوم بها المؤسسة من أجل إنتاج السلع والخدمات لتحقيق عملية التبادل، والتي تبدأ بالمدخلات ( شراء المواد الأولية، البضائع ... الخ ) و تنتهي بتحصيل إيرادات بيع المنتجات أو الخدمات.

كما أن دورة الإستغلال في المؤسسة هي المولدة للاحتياج في التمويل ومن المهم إذا أن يتحكم المسير بهذه الدورة. حيث تسعى العديد من مؤسسات إلى تحقيق أهدافها وذلك عن طريق تحليل وظائفها ويكون بناءاً على الاعتماد على ثلاثة دورات أساسية في المؤسسة، وهي دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل، غير أنها في هذه الدراسة سوف نركز على دورة الإستغلال.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى العديد من مؤسسات إلى تحقيق أهدافها وذلك عن طريق تحليل وظائفها ويكون بناءً على الاعتماد على ثلاثة دورات أساسية في المؤسسة، وهي دورة الاستثمار ودورة الاستغلال ودورة التمويل، غير أن موضوع دراستنا سوف يرتكز على دورة الاستغلال .

### المطلب الأول: تمويل دورة الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه العديد من المؤسسات اليوم أزمات في دورة الاستغلال نتيجة للتقدير السيئ لحجم الاحتياجات التي تتطلبه هذه الدورة ونضراً لقصر هذه الدورة وتجددتها فإنها تتطلب استعداد كافياً للسير الجيد لأنشطة الاستغلال

#### الفرع الأول: مفهوم دورة الإستغلال

##### تعريف دورة الإستغلال

**تعريف 1:** تعتبر دورة الاستغلال المنشأة الأساسي لثروة المؤسسة وهي المسؤولة عن تحقيق النتائج المرتبطة أساساً بالنشاط وهذا ما يظهر من خلال عناصر الاستغلال والتي تمثل فيما يلي:

- تكوين الثروة والمتمثلة في عمليات المبيعات والإنتاج المباع.
- تأكّل الثروة من خلال عمليات المواد المستهلكة، اليد العاملة المتعددة، الخدمات الخارجية.

**تعريف 2:** من الناحية المالية تعني دورة الاستغلال من الناحية المالية شبكة من التدفقات المالية التي تضمن سير العمليات التبادلية بين المؤسسة والأعوان الاقتصاديين الأخرى<sup>1</sup>.

وتحتُّل دورة الاستغلال من مؤسسة تجارية عن المؤسسة الصناعية وذلك من خلال ما يلي:

##### \*دورة الاستغلال في مؤسسة تجارية:

وهي الدورة المركزية في المؤسسة حيث يتم فيها بيع السلع والخدمات للعملاء ، وهي التي تكون الأنشطة الأساسية بالمؤسسة ، فدورة الاستغلال هنا تتكون عن طريق تتبع العمليات حيث تبدأ أولاً بطلبيات من المورد وتنتهي بتحصيلات من العملاء.

##### \*دورة الاستغلال في مؤسسة صناعية:

دورة الاستغلال في مؤسسة صناعية تختلف عن دورة الاستغلال في مؤسسة تجارية وذلك لاحتواها على المراحل التالية:

أ . مرحلة التموين :وتتم في هذه المرحلة عمليات شراء المواد الأولية، بحيث يتم استهلاك هذه المواد فيما بعد في عملية التصنيع.

ب . مرحلة الإنتاج :في هذه المرحلة تتم إضافة مجموعة المعرف العلمية والتكنولوجية والبشرية والاقتصادية لتحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية.

<sup>1</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط2، دار وائل للنشر والطباعة، الجزائر، سنة 2011، ص 148.

ج . مرحلة التخزين : وتم في هذه المرحلة عملية تخزين المواد النصف مصنعة وكذلك المنتجات النهائية.

د . مرحلة البيع : وتم فيها عملية بيع المنتجات النهائية

ه . مرحلة التحصيل : وفي هذه المرحلة يتم تحصيل حقوق العملاء وتعتبر آخر مرحلة في دورة الاستغلال لمؤسسة صناعية.

### الفرع الثاني: مراحل دورة الاستغلال

تتميز دورة الاستغلال للمؤسسة بعدة مراحل، وعليه سيتم عرضها من خلال المجدول التالي:

**جدول رقم (1-1) : دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المراحل	التدفقات المالية	التدفقات النقدية	التأثير على الخزينة
التمويل	شراء مواد أولية	تسديد مصاريف مرتبطة بالمشتريات	-
تسديدات		تسديد قرض المورد	-
التخزين	إدخال المواد الأولية للمخازن	تكلفة التخزين	-
التصنيع	يد عاملة	تسديد تكلفة اليد العاملة والطاقة	-
التخزين	إدخال المنتجات النهائية للمخازن	تكلفة التخزين	-
البيع	تسليم المنتجات	تسديد المصاريف المرتبطة بعملية البيع	-
التحصيل		تسديدات العملاء	+

**المصدر :** ليلى مقدم، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية،

مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008، ص 5.1

<sup>1</sup> المصدر: ليلى مقدم، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2008<sup>1</sup>، ص 5.

من خلال الجدول السابق يمكن شرح مختلف مراحل دورة الاستغلال:

### أولاً: المرحلة التموينية

تحتل هذه المرحلة مقدمة النشاط، وتمثل مهمتها بتزويد المؤسسة بالمدخلات المادية الضرورية للنشاط، ومنها المواد الأولية، مستلزمات الإنتاج، الطاقة... الخ وتحتفل طبيعة هذه المرحلة باختلاف النشاط.

تمت هذه العمليات من خلال علاقة المؤسسة بمورديها وبناءً على قوة القدرات التفاوضية للمؤسسة ، فإذا كانت المؤسسة تنشط في إطار الأحجام الكبيرة فإن قدرتها التفاوضية تكون كبيرة ، وتحكم بشكل كبير في أسعار المواد والبضائع ومختلف المدخلات<sup>1</sup>.

### ثانياً : مرحلة التخزين الأولى:

بعد عمليات الشراء تأتي مرحلة التخزين قبل مرورها إلى ورشات التصنيع أو البيع ويعتبر التخزين ضرورة اقتصادية، وذلك بسبب عدة عوامل منها :

- التخزين يعتبر صمام أمان يحمي المؤسسة من المخاطر المحتملة في المحيط القبلي.
- تندفع المؤسسة أحياناً إلى الشراء بكميات كبيرة، بهدف الضغط على المورد من أجل تدنية أسعار الشراء، ولن تستطيع المؤسسة تحقيق ذلك إلا بامتلاكها قدرات تخزين مهمة.
- تلبية الطلبيات الكبيرة المحتملة من طرف العملاء.

### ثالثاً : المرحلة الإنتاجية (التصنيع)

وهي محور وظيفة الاستغلال في المؤسسة الصناعية ، وتتضمن أهم النشطات الرئيسية ذات الأهمية، ومنها عملية تحويل المدخلات المادية إلى منتجات ذات قيمة استعمالية ومتمثلة في منتجات المؤسسة الموجهة للبيع في شكل منتجات تامة أو منتجات نصف مصنعة.

### رابعاً: مرحلة تخزين المنتجات التامة والنصف مصنعة وغيرها (المخزون البعدى)

بعد انتهاء عمليات التصنيع والتحويل توجه المنتجات نحو التخزين أو مباشرة نحو البيع وذلك حسب كل حالة، وحسب طريقة التخزين المعتمدة من طرف المؤسسة.

بنفس آلية عمل المخزون القبلي ، فإن عملية التخزين البعدى مبررات أهمها:

✓ مواجهة احتياجات العملاء، وتلبيتها في كل مرة، وذلك ضماناً لعلاقات دائمة مع مختلف المتعاملين في السوق.

- ✓ تجنب المخاطر المتعلقة بتوقف الإنتاج لأسباب داخلية و/أو خارجية.
- ✓ مواجهة تهديدات سوق الموردين في حال وقوع أزمات أو ارتفاع في الأسعار أو إنقطاعات في التوريد.
- ✓ تستطيع المؤسسة استخدام المخزون للتحكم في الأسعار وذلك ضمن إطار إستراتيجية حرب الأسعار.

<sup>1</sup> زغود تير، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009، ص 9.

**خامساً: مرحلة التوزيع والبيع:**

تتمثل في المرحلة التسويقية، وهي أهم مرحلة على الإطلاق، حيث يتوقف نجاح المراحل السابقة على نجاح هذه المرحلة، وتم في هذه المرحلة عمليات البيع والتوزيع والنقل والتسليم ومختلف النشاطات التسويقية كالترويج والإشهار وخدمات ما بعد البيع... الخ.

**سادساً: مرحلة تحصيل المبيعات:**

قد يقتضي الحال أن تمنح المؤسسة آجال دفع للعملاء محددين ذلك بفترة تتحدد بالاتفاق، ومن ثم تتحمل المؤسسة فترة تجمد فيها السيولة المالية في شكل قروض للعميل، تنتهي هذه الفترة بأجل التسديد، حيث تتلقى المؤسسة مستحقاتها في شكل أموال سائلة، وبالتالي فإن الاحتياج في التمويل مرتبط إذا بـ:

- ✓ طول دورة الاستغلال والتي ترتبط كذلك بمدة دوران المخزون وبمدة العمليات الإنتاجية وبمدة الاعتماد الممنوح للعملاء.

✓ مدة القرض الممنوح من طرف الموردين.

✓ تطور العناصر الأخرى المتعلقة بالاستغلال مثل : الأعباء الجبائية والأجور وكذلك الأعباء الاجتماعية.<sup>1</sup>

**الفرع الثالث: فعالية دورة الاستغلال في م. ص.م**

يوجه هذا النوع من القروض إلى تمويل نشاطات الإستغلال التي تقوم بها المؤسسة في الفترة القصيرة الأجل والتي لا تتعدي عادة 12 شهراً، والغرض الأساسي من هذه القروض هو المساهمة في تمويل الإنفاق الجاري للمؤسسة خلال دورة الإستغلال (شراء مواد أولية، دفع أجور ... ) أو توفير السيولة للمؤسسة وتمكنها من مواجهة الإلتزامات القصيرة الأجل لضمان السير الطبيعي لدورة الإستغلال، ونظراً لما تمتاز به نشاطات الإستغلال من تكرار خلال دورة النشاط القصيرة المدة، فإنها تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلائم مع هذه الميزة، وهو ما دفع بالبنوك إلى ضرورة تكييف أدواتها التمويلية بما يتماشى وطبيعة نشاطات الإستغلال.

وكثيراً ما نجد أن نشاطات الإستغلال تأخذ الجزء الأكبر من العمليات التمويلية للبنوك خاصة التجارية منها، وتقدم البنوك عدة طرق لتمويل هذه النشاطات، وذلك حسب طبيعة النشاط (تجاري، زراعي ، صناعي،... الخ) أو حسب الوظيفة المالية للمؤسسة والغاية من القرض.

ويرتبط هذا النوع من القروض القصيرة الأجل بصفة عامة بحركات الصندوق الخاص بالمؤسسة، الذي يكون تارة مديينا وتارة دائينا بحسب حالة المعاملات في المؤسسة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> ليلى مقدم، مرجع سابق، ص 5.

<sup>2</sup> عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد، جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، عمان، ص 102.

## **المطلب الثاني: معدلات دوران ومعاملات ترجيح دورة الإستغلال**

فمعدلات الدوران هي مؤشرات كمية تهدف إلى تحليل دورة الإستغلال، حيث تحدد بواسطتها الأموال المجمدة في شكل مخزونات وآجال للزبائن، كما تهدف معاملات الترجيح إلى إبراز الأهمية النسبية لعناصر الاستغلال.

### **الفرع الأول: معدل دوران ومعامل ترجيح حساب العملاء**

#### **أولاً : معامل دوران العملاء:**

**معدل دوران العملاء :** إن معدل دوران قرض العملاء يقيس الفترة المتوسطة للإعتماد المنوح من طرف المؤسسة لعملائها، ويحسب بإعادة نسبة العملاء إلى رقم الأعمال اليومي المتوسط . وذلك بالطريقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = (\text{مستحقات العملاء} / \text{رقم الأعمال بما في ذلك الرسوم}) \times 360 \text{ يوم}$$

حيث أن رقم الأعمال يضرب في نسبة الرسم على القيمة المضافة، ومستحقات العملاء هي عبارة عن:

ديون العملاء والحسابات الملحقة

+ إجراءات الخصم غير المستحقة

- تسببيقات وخصومات مدفوعة على الطلب الجاري.

**ثانياً: ترجيح العملاء:** ويحسب كالتالي:

$$\text{معامل ترجيح العملاء} = \text{رقم الأعمال بما في ذلك جميع الرسوم} / \text{رقم الأعمال خارج الرسم}$$

### **الفرع الثاني: معدل دوران ومعامل ترجيح حساب الوردين**

#### **أولاً: معدل دوران الموردين**

إن معدل دوران قرض الموردين يقيس الفترة المتوسطة للقرض المنوح للمؤسسة من طرف مورديها ( أو الفترة المتوسطة لتسديد قروضها ) ، ويحسب بإعادة دوران الموردين للمشتريات اليومية، وذلك حسب العلاقة التالي:

$$\text{معدل دوران الموردين} = (\text{مستحقات المورد} / \text{المشتريات السنوية مع رسوم الشراء}) \times 360 = \text{عدد أيام من}$$

ومستحقات الموردين هي عبارة عن:

- ديون الموردين والحسابات الملحقة

- تسببيقات وخصومات مقدمة على الطلب

ثانياً: معامل ترجيح المورد: ويعتبر كالتالي:

$$\text{معامل ترجيح المورد} = \frac{\text{المشتريات مع الرسوم}}{\text{رقم الاعمال خارج الرسم}}$$

الفرع الثالث: معامل دوران ومعامل ترجيح حساب المخزون  
أولاً: معدل دوران المخزون

ويختلف المخزون حسب طبيعة النشاط (تجاري، صناعي، خدمي)، وفي البداية نقوم بالتعرف على معدل دوران المخزون الإجمالي، ويعتبر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{(\text{مخزون وأعمال جارية} / \text{رقم الأعمال السنوي خارج الرسم}) \times 360}{\text{عدد أيام}}$$

وعند حساب معدل دوران كل نوع من المخزون فإننا نميز معدلات الدوران التالية:

- **معدل دوران مخزون المواد الأولية:** والذي يترجم عدد أيام الشراء المماثلة من طرف المخزون أو زيادة فترة تصريف المواد أو السلع ويعتبر كالتالي :

$$\text{معدل دوران المواد الأولية} = \frac{(\text{مخزون المواد الأولية} / \text{استهلاك المواد الأولية}) \times 360}{}$$

- **معدل دوران مخزون البضائع:** الذي يترجم فترة تصريف البضائع المشتراة ومن ثم إعادة بيعها من طرف المؤسسة، ويعتبر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران البضائع} = \frac{(\text{مخزون البضائع} / \text{بضائع مستهلكة}) \times 360}{}$$

- **معدل دوران مخزون المنتجات التامة:** الذي يترجم فترة تصريف المنتجات التامة ويعتبر بالنسبة لسعر التكلفة، وذلك حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المنتجات التامة} = \frac{(\text{مخزون المنتجات التامة} / \text{سعر تكلفة المبيعات اليومية}) \times 360}{}$$

- **معدل دوران مخزون المنتجات النصف مصنعة:** والذي يترجم فترة تصريف المخزون من المنتجات النصف مصنعة، ويعتبر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المنتجات النصف مصنعة} = \frac{(\text{مخزون المنتجات النصف مصنعة} / \text{سعر تكلفة إنتاج قيد التنفيذ}) \times 360}{}$$

ثانياً: معامل ترجيح المخزون: يعبر عنها حسابياً من خلال العلاقات التالية<sup>1</sup>:

**الرسم خارج الأعمال رقم /مستهلكة أولية مواد = الأولية المواد ترجح معامل**

**الرسم خارج الأعمال رقم / المستهلكة البضائع = البضائع ترجح معامل**

**الرسم خارج الأعمال رقم / التصنيع قيد الإنتاج تكلفة = التصنيع قيد المنتجات ترجح معامل**

**الرسم خارج الأعمال رقم / المباعدة التامة المنتجات = التامة المنتجات ترجح معامل**

#### الفرع الرابع: مفاهيم أساسية حول الاحتياج في رأس المال العامل

تعد دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لنشاط المؤسسة لكونها المولد الأساسي للاحتياج في رأس المال العامل.

أولاً: **مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل**: يعبر عن الفرق بين احتياجات وموارد دورة الإستغلال، التي يتوقف حجمه على طبيعة نشاط المؤسسة، والشروط التسييرية الخاصة بها، كما يعرف على أنه قياس لتوازن وخلل الخزينة الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلاً لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، باعتبار يتفاوت باستمرار تبعاً لمستوى المخزونات في الموجودات والديون التشغيلية<sup>2</sup>.

- يعرف الاحتياج في رأس المال العامل على أنه الجزء من احتياجات الإستغلال الذي لم يتم تغطيته من مصادر تمويل لأقل من سنة<sup>3</sup>.

ثانياً: حساب احتياجات رأس المال العامل: ويتم حسابها وفقاً للعلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = \text{احتياجات الدورة} - \text{موارد الدورة}$$

حيث احتياجات الدورة تمثل في الأصول المتداولة بخلاف القييم الجاهزة أو السائلة (المخزونات والقيمة القابلة للتحقيق)، وموارد الدورة المتمثلة في الديون قصيرة الأجل غير السلفات المصرفية أي:

$$\checkmark إرم ع = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{مج دق أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

$$\checkmark إرم ع = (\text{مج الأصول المتداولة} - \text{القييم الجاهزة}) - (\text{مج دق أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

<sup>1</sup> ليلى مقدم، مرجع سابق، ص 29-30-31.

<sup>2</sup> نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010، ص 65.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، فربة معمر، دراسة الحالات في الحاسبة و المالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحمدية العامة، الجزائر، 2008، ص 74.

و من العلاقة السابقة الذكر يتبيّن لنا أنه :

- إذا كانت احتياجات رأس المال العامل موجبة هذا يدل على وجود احتياجات لدورة الاستغلال.
- أما إذا كانت سالبة فهذا يدل على أن المؤسسة لا تحتاج إلى رأس مال عامل لأنه يعطى كل الاستثمارات وأن هذه القيمة عبارة عن فائض يجب توجيهها لتمويل دورة الاستغلال<sup>1</sup>.

### ثالثاً : خصائص احتياجات رأس المال العامل

و من بين خصائصه نذكر:

- 1- احتياجات رأس المال العامل متغيرة حيث يعتبر نتيجة لحركات القيم المتعلقة بدورة الاستغلال.
- 2- يتميز بخاصية النمو و الحركية حيث أن تطور المؤسسة ينتج عنه زيادة في احتياجات رأس المال.
- 3- يتميز بخاصية التجديد و ذلك تبعاً لدورة الاستغلال.

و من خلال هذه الخصائص يمكن أن نعرف احتياجات رأس المال العامل أنها تقابل حاجة التمويل الإضافي نتيجة تفاعل حلقة الاستغلال و هذا الاحتياج للتمويل يتطلب:

أ-تغيرات حسب حركة حلقة الاستغلال المؤسسة.

ب-تغيرات حسب طبيعة و حجم المؤسسة<sup>2</sup>.

### رابعاً: أهمية احتياجات رأس المال العامل

يمكن إيجاز هذه الأهمية في النقاط التالية:

- 1- تكمن أهمية إحتياجات رأس المال العامل في المؤسسة على مدى توفير مصادر تمويل قصيرة الأجل لتعطية المخزونات والمديونون.
- 2- إحتياجات رأس المال العامل هو توازن يوجد على مستوى عناصر غير دائمة ( دورية ) و يعتبر مكملاً وضروري لرأس المال العامل من أجل تقييم الهيكل المالي للمؤسسة بشكل أفضل لكن لا يجب الخلط بينهم نظراً للاختلاف في المدى و الحساب ، حيث رأس المال العامل يعتبر عنصراً دائماً ، أما إحتياجات رأس المال العامل فهو لدورة واحدة فقط.
- 3- إن إحتياجات الرأس المال العامل تختلف حسب نوع المؤسسة و طبيعة نشاطها فغالباً ما تكون إحتياجات رأس المال العامل في المؤسسات الصناعية موجبة أما إذا كانت سالبة فهذا يعني أن هناك فائض في موارد الاستغلال عن إحتياجات الاستغلال أو يوجد مصدر تمويل إضافي ناتج عن دورة الاستغلال ونجد هذه الحالة في المؤسسة التجارية نظراً لطبيعة علاقتها مع زبائنها ومواردها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 85.

<sup>2</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 86.

<sup>3</sup> عباس محمد، التبنّي بالعجز على مستوى دورة الاستغلال باستخدام دالة النتيجة، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2015، ص 9.

### خامساً: تسيير الخزينة وفعالية الاحتياج في رأس المال العامل

إن التسيير الجيد للخزينة يعني توازن مالي أمثل ويكون التوازن بين دورة الإستغلال و دورة الإستثمار ودورة التمويل، فإذا أردت المؤسسة أن تحقق مردودية على مستوى الخزينة فعليها الإهتمام بتسخير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل.

#### ١. تسيير الخزينة:

إن تسيير الخزينة هو ضمان للسيولة الدائمة للمؤسسة حيث تسمح لهذه الأخيرة بتسوية التزاماتها المالية وبالتالي فإن تسيير الخزينة يقتضي إذا التسريع في مدخلات رأس المال مع الاحتفاظ بالعملاء وتأخير دفع مخرجات رأس المال بدون دفع غرامات ، مع المراقبة المتزامنة لحركة رؤوس الأموال.

وبالتالي فإن تسيير مختلف عناصر الاحتياج في رأس المال العامل له تأثير مباشر على سيولة المؤسسة، وبفضلها يستطيع المسير المالك دفع جميع مستحقاته، فكثيراً ما تشير الدفاتر الحاسبية لبعض المسيرين عن وجود أرباح ولكن حسابه البنكي فارغ.

ويتبني الكثير من المسيرين والباحثين التعريف المحاسبي لقياس السيولة أو التدفقات النقدية التي بحوزة المؤسسة ، وبالتالي فإن السيولة تعادل مبلغ الفوائد المحصل عليها ومصاريف الاستغلال الوهمية مثل الإهتلاكات.

$$\text{السيولة} = \text{التدفقات النقدية} = \text{صافي الربح} + \text{الإهتلاكات}$$

وتتمثل أكبر صعوبة تواجه مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضعف مستواهم فيما يخص المعرف المحاسبية والمالية، وذلك ما يدفع بهم إلى الخلط بين الأرباح والسيولة، إذ تسمح الرسملة الهامة للمؤسسة بالمحافظة على مستوى إيجابي فيما يخص الأموال المقبوضة وباجتناب اللجوء إلى التمويل البنكي لضمان جزء من عملية تطوير المؤسسة.

ورغم أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحاول المحافظة على حد أدنى من السيولة، إلا أنه تحدى بنا الإشارة إلى أن عناصر الأصول الجارية غالباً ما تكون أقل من الأصول الثابتة ومنه تنشأ صعوبة ثانية تتمثل في المفارقة فيما بين حيازة مستوى ادنى من السيولة ومردودية المؤسسة، كما أن الأصول الجارية أقل مردودية من الأصول الثابتة (الاستثمارات )، وبالتالي يجب إقناع المسير بأن المحافظة على الحد السليم من الأصول الجارية يساهم في تقليل المخاطر التي تحيط بالمؤسسة حتى وإن كان ذلك قد يؤثر بشكل طفيف على مردودية المؤسسة<sup>1</sup>.

ورغم أهمية تسيير الخزينة بالنسبة للمؤسسة إلا أن معظم الدراسات أشارت إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد جدول تدفقات الخزينة بشكل يومي أو أسبوعي لكنها لا تستخدم الطرق الكمية في تسيير الخزينة مع

<sup>1</sup> الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 90.

عدم الاهتمام بتحديد الحد الأعلى للسيولة ، كما أن المؤسسات لا تستخدم الفائض في السيولة بشكل يسمح لها بتخطي الصعوبات المالية التي تواجهها بينما تلجم إلى الطرق التقليدية.

وتعود الأسباب في ذلك حسب أراء الباحثين إلى العوامل التالية:

✓ عدم استخدام أجهزة الإعلام الآلي لتحضير جدول تدفقات الخزينة وإنما تعتمد على جداول مكتوبة ومحررة بشكل أسبوعي.

✓ انعدام تكوين المدراء وكذلك معظم هذه المؤسسات يفتقد مسؤوليتها إلى مستوى تكويني عالي.

✓ الشك الذي تعيشه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إستقرار الطلب على منتجاتها.

✓ طبيعة المخاطرة التي تطغى على سلوك المسير تدفعه إلى إهمال تسيير الخزينة الأمر الذي يستثنى من الأولويات.

✓ رغم قلة مصادر التمويل إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقوم بسياسة التقشف والاستغلال الجيد لعناصر الاحتياج في رأس المال العامل.

يجب الاعتراف إذا بأن كل قرارات المؤسسة لها انعكاس مالي مباشر والسيولة هي التي تمكنتها من تسوية ديونها وليس الأرباح، فإذا فإن تحسين نوعية تسيير المؤسسة من شأنه أن يقلل من عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الصعوبات المالية.

### **المطلب الثالث: مفهوم وأنواع قروض الإستغلال**

هي قروض قصيرة الأجل تهدف إلى تغطية الاحتياجات الناجمة عن عمليات الاستغلال أو تغطية النقص الظري أو المؤقت في رأس المال العامل وهذا النوع من القروض لا تتعذر مدتها السنة على الأكثر.

ويمكن تصنيف قروض الاستغلال الموجهة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاط هذه الأخيرة أو الوضعية المالية لها وكذا الغرض من القرض، وكذا حسب خطر ومدة وتكلفة القرض.

#### **الفرع الأول: قروض تمويل الخزينة**

تسمى بقروض الخزينة لكونها موجهة إلى تمويل خزينة المؤسسة، وتلجأ المؤسسات إلى هذه القروض في حالة وجود صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلى<sup>1</sup>:

#### **أولاً: تسهيلات الصندوق**

وهي عبارة عن تلك القروض التي تقدمها البنوك لعملائها للتخفيف من الصعوبات المالية المؤقتة، والتي تنشأ عن تأخير آجال التحصيل للإيرادات عن آجال التسديد للنفقات، فهي تسعى إذا لتغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل للإيرادات حيث يقتطع مبلغ القرض، ويكون رصيد حساب المؤسسة مديينا في حدود مبلغ معين ومدة معينة لا تتجاوز عدة أيام.

<sup>1</sup> الطاهر لطوش ، " تقنيات البنك " ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2001، ص 57

**ثانياً: السحب على المكشوف**

وهو عبارة عن قرض بنكي لفائدة زبائن البنوك الذين لديهم نقص في الخزينة عند عدم كفاية رأس المال العامل، ويتجسد ذلك من خلال ترك حساب العميل مديينا في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبياً قد تصل ملدة سنة كاملة، ويستعمل هذا التسهيل لتمويل النشاطات الجارية للمؤسسة، وذلك للاستفادة من الفرص التي تتيحها البيئة الخارجية كانخفاض سعر المواد الأولية، لذلك يمثل المكشوف تمويلاً حقيقياً لنشاطات العملاء. وبما أن عائدات البنك من هذا النوع من القروض يتوقف على قدرة العميل على صرف هذا القرض فإن البنك يجد نفسه أمام خطر عدم التسديد وخطر التجميد لأمواله، لذلك يتبع عليه القيام بدراسة جيدة عند الإقدام على منح هذه التسهيلات.

**ثالثاً: قروض الربط**

قروض الربط عبارة عن قروض تمنح لعملاء البنك لمواجهة احتياجاتهم لتمويل عملية مالية شبه مؤكدة التحقيق، ولكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية، والمهدى من هذه القروض هو تمكين المؤسسة من الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة أمامها، في انتظار تحقق العملية المالية الذي يعتبر شبه مؤكداً بالنسبة للبنك.

**الفرع الثاني: قروض تمويل المخزونات**

تشمل القروض الموجهة لتمويل المخزونات على مستوى المؤسسة فيما يلى:

**أولاً: قرض الموسم**

تعتبر القروض الموسمية نوعاً خاصاً من القروض البنكية، والمهدى منها هو تمويل النشاطات الموسمية للمؤسسات، حيث منها ما يتميز طبيعة نشاطها بعدم الانتظام وعدم الاستمرار خلال دورة الاستغلال، وعادة تكون فترة الإنتاج في فترة ودورة البيع في فترة أخرى، حيث تقوم المؤسسة بإجراء النفقات خلال فترة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة أخرى، فمثلاً عملية إنتاج اللوازم المدرسية تكون في فترة وعملية البيع في فترة أخرى كفترة الدخول المدرسي.

**ثانياً: سبيقات على البضائع**

تعبر التسييرات على البضائع عن قرض يقدم إلى المؤسسة لتمويل عجزها على مستوى الخزينة) وجود مخزون هام من البضائع لدى المؤسسة لم يسوق بعد (ويحصل البنك مقابل ذلك على البضائع كضمانت، وهنا يجب على المقرض) البنك (التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها وقيمتها...، ويتدخل طرف ثالث يمثل في المخازن العامة التي توضع فيها البضائع كضمانت<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 72

### الفرع الثالث : قروض تمويل الصفقات العمومية

تعرفصفقة العمومية على أنها إتفاقيات للشراء أو لتنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية مثلة في الإدارات المركزية (الوزارات) أو الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين أو الموردين من جهة أخرى.

ونظراً لكبر حجم المشاريع وإجراءات الدفع التي تميز بالبطء نسبياً، يجد المقاول أو المكلف بالإنجاز أو التوريد نفسه في حاجة إلى أموال غير متوفرة في الحال أمام السلطات العمومية، لذلك يضطر إلى تقديم طلب للبنك لتمويل هذه الأشغال.

### الفرع الرابع : القروض بالالتزام

يتمثل القرض بالالتزام أو التوقيع في قيام البنك بمنح المؤسسة الضمان الذي يمكنها من الحصول على أموال من جهة أخرى، أي أن البنك هنا لا يعطي نقوداً بالتزاماته ولكن يعطي ثقته، ونميز في هذا النوع من القروض الأشكال الثلاثة التالية:

**أولاً: الضمان الاحتياطي** : الضمان الاحتياطي عبارة عن تعهد لضمان القروض الناجمة عن خصم الأوراق التجارية، وبالتالي فهو إلتزام يتعهد من خلاله البنك بضمان تنفيذ الالتزامات التي قبل بها أحد مديني الأوراق التجارية.

**ثانياً: الكفالة** : تعبير الكفالة عن إلتزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه بتسديد الدين الموجود على عاتق المؤسسة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ويحدد في هذا الإلتزام مدة الكفالة ومبلغها.

**ثالثاً: القبول** : يقوم البنك في هذا النوع من القروض بالالتزام بتسديد ديون المؤسسة، ويمكن أن يشمل هذا النوع من القروض النوعين التاليين:

- القبول المقدم في عمليات التجارة الخارجية.

- القبول المقدم لضمان ملاءة المؤسسة والذي يعفيها من تقديم الضمانات.

### الفرع الخامس : قروض تعبئة ديون العملاء

وتشمل القروض التي يقدمها البنك للمؤسسة لتعبئة ديونها لدى العملاء في الأنواع التالية:

#### أولاً: الخصم التجاري

يمثل الخصم التجاري أحد أشكال القروض التي يمنحها البنك لعملائه ويتمثل في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاقها ويحل محل هذا العميل في الدائنة إلى غاية تاريخ استحقاقها، وتعتبر عملية الخصم هنا قرض من طرف البنك لحامل الورقة مقابل حصول البنك على سعر الخصم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> شاكر الفزواني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص 100.

**ثانياً: عملية تحويل الفاتورة**

تحويل الفاتورة عبارة عن آلية تقوم بواسطتها مؤسسة متخصصة تكون في غالب الأحيان مؤسسة قرض، بشراء الديون التي يملكها المصدر على الطرف الأجنبي، وحيث تقوم هذه المؤسسة بتحصيل الدين فهي بذلك تحل محل المصدر وتتحمل كل الأخطار الناجمة عن إحتمالات عدم التسديد مقابل حصولها على عمولة تكون مرتفعة نسبياً تتحدد العمولة بنسبة معينة من رقم أعمال عملية التصدير وتسمح عملية تحويل الفاتورة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة به:

-تحسين الخزينة النقدية للمؤسسة.

-تحويل الديون الآجلة إلى سبولة جاهزة.

-تحفييف أعباء التسيير المالي والمحاسبي والإداري لملفات الزبائن.

**ثالثاً: القروض الخاصة بتبعة الديون الناشئة عن التصدير**

تقترن هذه القروض بعملية الخروج الفعلي للسلع من المكان الجمركي للبلد المصدر، وسميت بالقروض الخاصة بتبعة الديون لكونها قابلة للخصم لدى البنك، وتختص هذه القروض تلك الصادرات التي يمنع فيها المصدرون لزيائدهم أجلاً للتسديد لا يزيد عن 18 شهراً كحد أقصى، وهنا يشترط البنك تقديم بعض المعلومات والتي تخص:

-مبلغ الدين.

-طبيعة ونوع البضاعة المصدرة.

-اسم المشتري وبلده الأصلي.

-تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.

-تاريخ التسوية المالية للعملية التجارية.

**رابعاً: التسبيقات بالعملة الصعبة**

في حالة قيام المؤسسة بعمليات التصدير يمكنها أن تطلب من البنك القيام بتقديم تسبيق بالعملة الصعبة، الذي يمكنها من تغذية خزينتها بعد التنازل عن مبلغ التسبيق في سوق الصرف مقابل العملة الوطنية، وتقوم المؤسسة

بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة بعد تحصيلها لديونها من زبائنها الأجانب في تاريخ الإستحقاق.

ونشير هنا إلى أن مدة التسبيقات بالعملة الصعبة لا يمكن أن تتعذر مدة العقد المبرم بين المؤسسة المصدرة والمؤسسة المستوردة، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تستفيد المؤسسة المصدرة من هذه التسبيقات ما لم تقم بالإرسال الفعلي لصادرها إلى الزبائن الأجانب.

**المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

سنحاول في ما يلي أن نقوم بعملية عرض أهم الدراسات السابقة والأبحاث التي لها صلة بموضوع الدراسة، حيث تم تقسيم البحث إلى مطلبين فخصص المطلب الأول لدراسات السابقة، أما المطلب الثاني فكان بعنوان المقارنة بين الدراسات السابقة، والدراسة الحالية.

### **المطلب الأول: الدراسات السابقة**

سنعرض في هذا المطلب الدراسات السابقة حيث خصصنا الفرع الأول لدراسات باللغة العربية، أما الفرع الثاني فقد خصص لدراسات سابقة خاصة باللغة الأجنبية.

#### **الفرع الأول: الدراسات العربية**

##### **1- دراسة ليلى مقدم<sup>1</sup>**

الدراسة متمثلة في مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، من جامعة ورقلة تحت عنوان سياسات تسيير الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى التعرض لسياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتحديد مدى فعاليتها للنهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث اعتمدت الباحثة في دراستها على الاستبيان كما استخدمت عدّة أساليب إحصائية لتحليل بيانات الاستثمارات، واعتمدت على عينة مكونة من (37) مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: "ما طبيعة سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وأثرها على هذه الأخيرة؟" حيث اعتمدت في حل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

**1- إن سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل تلقى إهتماما بالغا في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.**

**2- إن سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتحدد وتأثر بالمؤهلات الشخصية لمسير المؤسسة.**

**3- إن سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتأثر وترتبط بخصائص النشاط في المؤسسة.**

وتوصلت إلى أن الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية يتحدد من خلال اعتمادها على سياسات علمية لتسخير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل، كما توصلت إلى أن سياسات هذه الأخيرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تتأثر بالمؤهلات الشخصية لمسير وترتبط بخصائص النشاط في المؤسسة.

<sup>1</sup> ليلى مقدم، مرجع سابق.

2- صباح ياسين 2012<sup>1</sup>

الدراسة متمثلة في مذكرة ماستر في العلوم التسيير، من جامعة ورقلة تحت عنوان مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى معايير مثل لاختيار مصادر تمويلية تتماشى مع وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحالاتها المالية لأن التمويل هو الحل الوحيد لإنشاء وتشغيل وتوسيع المؤسسات ب مختلف طبيعتها ونشاطاتها وأحجامها لتغطية نفقاتها المختلفة.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: "ما مدى مساهمة القروض البنكية في حل مشكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟" حيث اعتمدت في حل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- يراعي التمويل المصرفي حال وظروف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منحه القروض ويضع حواجز وتساهيل لها على غرار المؤسسات الكبيرة.

- معظم الهياكل والوكالات المستحدثة منشأة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك تراعي العوائق التي تواجهها ولا تفرض عليها التزامات فوق طاقتها، وتمثل أهم البديل التمويلية الأخرى في التمويل الإسلامي وأنواعه. من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية والمتمثلة في أن مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثيرة ومتنوعة ولكن تبقى معها بعض المشاكل والمعوقات التي تعيق نمو هذه المؤسسات، هذا ما يجعلها تلجأ إلى الهيئات الداعمة لمواجهة هذه المشاكل والعواقب فتقوم بدورها هذه الأخيرة بتحقيق العباء عليها لما تعرضه من خدمات فيما يتماشى وخصوصيات هذه المؤسسات بعد دراستها لهذه المشاكل.

3/ عمران عبد الحكيم 2007<sup>2</sup>

الدراسة ممثلة في أطروحة ماجستير في العلوم التجارية، من جامعة المسيلة تحت عنوان إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول معرفة مدى الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، وتوجيه أصحاب القرار على جميع المستويات وخصوصا البنوك التجارية نحو زيادة الاهتمام بهذا القطاع.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: "هل هناك توجه إستراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟" حيث اعتمدت في حل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- يعتبر التوجه الإستراتيجي للبنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الآليات التي تضمن تطوير دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ورفع تنافسية هذه البنوك من جهة أخرى.

<sup>1</sup> صباح ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التسيير، من جامعة ورقلة، 2012.

<sup>2</sup> عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.

- يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية والمتمثلة في أن العملية التسييرية للبنوك تتسم بالإستقلالية مع الأخذ في الحسبان الإعتبارات الاقتصادية، وضمن هذا التحول الجديد أصبحت البنوك التجارية حرة في ربط علاقتها التمويلية مع مختلف المؤسسات، كما أصبحت تراعي مبدأ المردودية الاقتصادية والجذارة الإئتمانية للمؤسسات التي تطلب التمويل.

#### 4/لوكادير مالحة 2012<sup>1</sup>:

الدراسة متمثلة في أطروحة ماجستير في الحقوق، من جامعة تizi وزو تحت عنوان دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى الوصول إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على قوة العمل الإنساني، مما يساعد على التغلب النسبي على مشكلة البطالة مع عدم الحاجة إلى رؤوس أموال كبيرة، وبالتالي انتشارها في المناطق الأكثر عزلة في البلاد، مما يجعلها أكثر اندماجاً وأصغاءً لاحتياجات المستهلكين مهما كانت عينتهم، مما يسمح لهذا النوع من المؤسسات باكتساب حصة سوقية واستغلال الفرص المتاحة لاستخدامها في أغراض إنتاجية.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: " إلى ما مدى يساهم البنك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها؟"

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية والمتمثلة في أن الجزائر حققت فقرة نوعية في مجال الأداء المصرفي الذي انعكس على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث التعداد والنوعية إلا أن الوضعية الحالية تستدعي سرعة تأهيل القطاع بمواصلة الإصلاحات وتذليل العقبات والصعوبات أمام هذا القطاع الواعد.

#### 5/أحمد حسين بتال، محمد مزعل الرواقي، وسام حسين علي 2011:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لوكادير مالحة، دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة تizi وزو، 2012.

<sup>2</sup> أحمد حسين بتال، محمد مزعل الرواقي، وسام حسين علي، دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، مقال علمي منشور في مجلة الباحث، المجلد 4 العدد 7، جامعة الأنبار، العراق، 2014.

الدراسة متمثلة في مقال علمي منشور في مجلة الباحث، المجلد 4 العدد 7، جامعة الأنبار، العراق تحت عنوان دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة المصارف العراقية التجارية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفي ظل سياسات التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد القائم على قوى العرض والطلب.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: "إيجاد مصادر لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومعرفة دور هذه المصارف في تمويل هذه المشاريع؟" حيث اعتمدت في حل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- يفترض البحث بأن هناك دور إيجابي للمصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة في العراق.

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية والمتمثلة في دور المصارف الخاصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، إلا أن هذا الدور لا يزال محدود الأثر نظراً لتركيز معظم المصارف الخاصة في العاصمة بغداد هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك فئة كبيرة من المجتمع العراقي لا تتعامل مع المصارف الخاصة الربوية بسبب الوازع الديني.

## 6/ دراسة عبد الوهاب دادن 2010:<sup>1</sup>

الدراسة ممثلة في مقال علمي منشور في مجلة الباحث، العدد 7، بجامعة ورقلة، تحت عنوان الجدل القائم حول هيأكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجدل القائم حول أمثلية هيأكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها ظاهرة ذات خصوصيات اقتصادية ومالية معينة، إذ حاولت العديد من النظريات تفسير السلوك التمويلي للمؤسسات انتلافاً من قراراتها المالية مروراً بالتطورات النظرية حول هيأكل التمويل وانتهاء المقاربات والإسهامات النظرية المتوقفة مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يمكن الحكم على السلوك التمويلي لمؤسسة ما اعتماداً على نظرية معينة، لذلك فإن سلوكها التمويلي مختلف مع مستويات تطورها وغواها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم إمكانية الاستناد إلى نظرية معينة في تفسير السلوك المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

### فريدي ماندا 2009:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هيأكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقال علمي منشور في مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، 2010.

<sup>2</sup> فريدي ماندا، مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية في جمهورية الكونغو، مذكرة تخرج، من جامعة كينشاسا، 2009.

(Le financement des petites et moyennes entreprises par les institutions financières dans les problèmes République du Congo)

الدراسة متمثلة في مذكرة تخرج، من جامعة كينشاسا تحت عنوان مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية في جمهورية الكونغو.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الحقيقة لعدم إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مدينة كينشاسا على التمويل من المؤسسات المالية خلال الفترة من أغسطس 2008 إلى ديسمبر 2009 والعقبات التي يواجهونها في إيجاد تمويل وبعض المقترنات في حين فتح حلول لتحسين حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.

أما بالنسبة للإشكالية الرئيسية فهي: "لماذا في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذه المؤسسات لا يكون من السهل عليها الحصول على التمويل المصرف؟" حيث اعتمدت في حل هذه الإشكالية على الفرضيات التالية:

- عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على السداد للمؤسسات الإئتمانية.

- صعوبة تحقيق الشروط التي تطلبها المؤسسات الإئتمانية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل.

- إنعدام ثقة المؤسسات الإئتمانية بالشركات الصغيرة والمتوسطة .

من خلال هذه الدراسة توصلت إلى النتائج التالية والمتمثلة في حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على الإئتمان وهذا من خلال تبسيط الإجراءات والشروط الموضوعية المتعلقة بها بالاتفاق مع المؤسسات المصرفية، ومن المهم أن نلاحظ أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات هائلة للتحرك وحتى البقاء على قيد الحياة بسبب نقص التمويل هكذا هو النشاط المالي أصبح مسألة اقتصادية حقيقة لتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهذا ناتج عن عدم قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على السداد مؤسسات الإئتمان.

### **المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة**

❖ فقد تشابهت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث أن بعض هذه الدراسات ركزت كل واحدة منها جدول تدفقات الخزينة، جدول حسابات النتائج، والميزانية المالية بغية تحليل الوضعية المالية للمؤسسة محل الدراسة، أما الدراسات الأخرى ركزت على الدراسة الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومكانتها في الاقتصاد الوطني، أما في هذه الدراسة فحاولنا التركيز على الميزانية المالية والوظيفية وجدول حسابات النتائج، ومعدلات الدوران.

❖ كما تشاهدت أيضا دراستنا مع معظم للدراسات السابقة في تحليل القوائم المالية من خلال دراسة مؤشرات التوازن ونسب لسيولة ومعدلات الدوران.

❖ ومن الجانب التمويلي لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشاهدت دراستنا مع الدراسات السابقة في أن البنك هو أحد مصادر تمويل هذه المؤسسات، وذلك بمنحها قروض تمول بها احتياجاتها لاستمرار نشاطها.

❖ كما أجريت الدراسات السابقة المتوصلا إليها في بيئات مختلفة، فمنها من أجريت داخل الوطن في الولايات المختلفة، أما الدراسات الأخرى فكانت دولية، وفيما يخص دراستنا الحالية فقد تم إجراءها داخل الوطن وبالتحديد في البنك الوطني الجزائري ولاية ورقلة.

❖ كما إختلفت دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة في اختلاف عينات الدراسة، حيث إختلفت هذه العينات من دراسة إلى أخرى، فبعض الدراسات ركزت على دراسة احصائية لعدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأخرى ركزت على الجانب القانوني لهذه المؤسسات، أما دراستنا الحالية فركزت على مؤسسة واحدة والاستدلال بستة سنوات للدراسة، وهذا في اختلاف في العينات من أجل التناسب مع أهداف.

❖ بغية لتحكم في متغيرات الدراسة حاولنا استقاط الدراسة الحالية على مؤسسة واحدة وتنشط في القطاع التجاري، وهذا بحكم أن دراستنا تستهدف تمويل هذه المؤسسة بالقروض البنكية، حيث إنفقت دراستنا مع الدراسات السابقة من حيث هدف الدراسة وذلك للدور الفعال الذي تلعبه البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

## خلاصة الفصل

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل على الأدبيات النظرية فتم التطرق لمجموعة من المفاهيم المتعلقة بدورة الاستغلال ومعدلات الدوران، كما تطرقنا إلى قروض الاستغلال وأنواعها، وكذا الاحتياج في رأس المال العامل من تعريفه، أجزاءه، وطرق حسابه وأهم خصائصه، ويمكن تلخيص أهم النقاط التي تم التوصل إليها من خلال هذا المبحث فيما يلي:

- فدورة الاستغلال هي الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة حيث تعبّر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إن كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو مختلطة...الخ.
- تعتبر دورة الاستغلال المولد الأساسي لاحتياج رأس المال العامل.
- يمكن تحديد الاحتياجات التمويلية لدورة الاستغلال من خلال معدلات الدوران وحجم الاحتياج في رأس المال العامل.

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### تمهيد :

نسعى من خلال هذا الفصل إلى دراسة مقارنة على مدى تأثير قروض الاستغلال على فعالية دورة الاستغلال قبل وبعد التمويل للمؤسسات الصغيرة إذ إن قروض الاستغلال تسهم في تمويل دورة الاستغلال من خلال تحسين أداء هذه الأخيرة بما يساهم على تحسين الوضعية المالية للمؤسسة ككل.

سيتم في هذا الفصل توضيح وتعريف أثر قروض الاستغلال على مؤشرات التوازن المالي ومدى إسهامها وإنعكاسها على المؤسسة وذلك من خلال إختبار فرضيات الدراسة والقيام بتحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية بناءا على العينة المأخوذة من القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة وذلك عن طريق الدراسة المالية التي سنقوم بها لمشروع مؤسسة والتي تتمثل في صيدلية عيساوي الزهرة مولدة من قبل البنك الوطني الجزائري، وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- المبحث الأول : الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- المبحث الثاني : النتائج والمناقشة.

# دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## المبحث الأول: أدوات وأساليب دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بـ م

ص.م

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى منهجية وأدوات الدراسة المستخدمة في عملية البحث، وذلك من خلال الإجابة على الأسئلة التالية متى ؟ وأين . وكيف ؟ وبماذا ؟

فللإجابة على السؤالين متى وأين ؟ فإننا سوف نتطرق إلى إستعراض عينة الدراسة وال فترة التي سوف تجرى فيها هذه الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

أما للإجابة على السؤالين كيف وبماذا ؟ فإننا سوف نقوم بمعالجة الإحصائية لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة من طرف البنك الوطني الجزائري ، بالإضافة إلى إستخدام الأدوات المالية لدراسة الوضعية المالية لحالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة وهي صيدلية في الحيط الحضري لولاية ورقلة.

### المطلب الأول: أدوات الدراسة :

تضييق عملية البحث العلمي مراحل عدة تستهل بتحديد المشكلة ثم وضع فرضيات وبعدها تجميع البيانات ثم تحليلها وصولا إلى التعميمات وكل هذا من خلال منهج متبع في الدراسة.

#### الفرع الأول: منهج، مجتمع وعينة الدراسة

منهج البحث يعتبر من الأسس النظرية العلمية لمعرفة الحقائق العلمية وبالتالي سيتم تحديد مجتمع وعينة الدراسة بغرض تسهيل الجانب العملي للوصول إلى حل الإشكالية المدروسة.

##### ✓ المنهج المتبع في الدراسة

من أجل تحليل البيانات التي تتوفر عن مشكلة البحث ومعالجة الموضوع لضمان أفضل وجه ممكن لصحة دراستنا سنحاول استخدام المنهج الوصفي باعتباره الأكثر إعتمادا في الدراسات المالية والاقتصادية وهو الأسلوب الذي تمثل فيه معلم الطريقة العلمية بشكل صحيح واعتماد المنهج التحليلي باعتباره حجة للباحث في الجانب التطبيقي، والذي يحاول وصف وتقسيم واقع قروض الاستغلال وتأثيرها على الخزينة بإعتمادنا على هذا المنهج كان للتفسير والتقييم أملا في التوصل إلى نتائج ذات معنى نضيف بما رصيد المعرفة في هذه الدراسة والتحليل والاستدلال بالمعلومات المالية لصنع القرار هذا فيما يخص الإطار النظري، أما المنهج الثاني تمثل في الإعتماد على المنهج الوصفي من أجل ربط وإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي.

وقد استخدم في هذه الدراسة مصادرين أساسين للمعلومات كالتالي:

- المصادر الثانوية : لمعالجة الإطار النظري للدراسة اعتمد على مصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في

الكتب، المراجع

العربية والأجنبية ذات العلاقة، المداخلات، المقالات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة المتمثلة في الأطروحات، المذكرات، المقالات والبحث والمطالعة في موقع الإنترنت المختلفة.

## **دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

- **المصادر الأولية :** لحاولة معالجة الاطار التطبيقي للدراسة توجه الطالب للبنك قيد الدراسة باتخاذ مخرجات المؤسسة التي موتها هذا البنك المتمثلة في القوائم المالية للستة السنوات الاخيرة بغرض تفسير وتحليل اشكالية الدراسة المطروحة.

### **✓ مجتمع الدراسة**

تحور مجتمع دراستنا على معاينة القوائم المالية لمؤسسة (صيدلية عيساوي الزهرة) بورقة من خلال شمولها على الخمس سنوات الاخيرة باعتبارها فترة معبرة عن مدى تمويلها بواسطة قرض الاستغلال، والتوصيل الى مدى فاعلية هذه القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### **✓ عينة الدراسة**

تم تحديد العينة بإتخاذ السنوات من واقع القوائم المالية كمرجع للدراسة.

### **الفرع الثاني: متغيرات الدراسة**

#### **✓ تحديد متغيرات الدراسة**

- **قرض الاستغلال :** تمثل قرض الاستغلال متغيرا مستقلًا باعتباره عنصرًا استراتيجيًا تمويل المؤسسة بواسطة دورة الاستغلال.

-**دورة الاستغلال :** تمثل دورة الاستغلال المتغير التابع في الدراسة للكشف عن تأثير المتغير المستقل على هذا الاخير من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي للوصول إلى حل الأشكال المطروح ومعرفة وضعية المؤسسة قبل وبعد التمويل.

#### **✓ طريقة جمع متغيرات الدراسة**

سنحاول في هذه الدراسة معرفة مدى تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وذلك من خلال استخدام وتتبع المنهج التحليلي كأداة مساعدة في البحث من خلال دراسة مختلف المؤشرات لدعم النتائج المتوصل اليها وحتى لا تتصف الدراسة بالسكون كونها تعتمد على الميزانية التي تعطينا صورة ساكنة عن الوضعية المالية ارتأينا تحليل الميزانية وجدول حسابات النتائج كهدف لاستمرا رية المؤسسة بدراسة عدد من السنوات المتتالية للحصول على معنى مالي عن تطور الوضعية المالية للمؤسسة، مع استخدام البرامج وتحليل القوائم المالية لمعرفة مدى انعكاس المتغيرين على المؤسسة.

# دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

## المطلب الثاني: الأدوات والبرامج التي استعانت بها في الدراسة

من أجل معالجة الموضوع اعتمدنا في الدراسة على أداتين لمعرفة مدى تأثير قروض الاستغلال على الوضعية المالية للمؤسسة بالإضافة إلى البرامج المستعملة للتوضيح والتحليل.

### الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

#### ✓ جمع الوثائق

نستطيع من خلال دراسة الوثائق (القواعد المالية) التوصل إلى نتائج مهمة ومفيدة في حل الاشكالية باعتبارها اداة هامة من ادوات البحث العلمي وقد تم البحث من خلال الحصول على القواعد المالية للستة السنوات الأخيرة في المؤسسة محل الدراسة من طرف المسؤول في مصلحة الدراسات.

#### ✓ المقابلة

يفيد التقابض اللغطي المعبر عنه بالمقابلة الافادة في بعض الاستفسارات مثل الاحصائيات المتعلقة بقروض الاستغلال في البنك.

### الفرع الثاني: البرامج المستعana بها في الدراسة

تحقيقاً لهذا الهدف الدراسة والإلمام بكل جوانب الموضوع في ضوء طبيعته تم الاعتماد على برنامج Excel من أجل تسهيل عملية التحليل عن طريق جمع المعلومات وتبويتها من خلال اعداد الجداول والاشكال التي تساعد على التوضيح، تقرير الصورة للباحث وتسهيل عملية التحليل.

## المبحث الثاني: النتائج والمناقشة

سيتم من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المالية وحساب المؤشرات من أجل استخلاص النتائج ومناقشتها.

### المطلب الأول : النتائج المتوصلا اليها في الدراسة

سنحاول تقديم المشروع وحساب المؤشرات ومعدلات الدوران من أجل إستخلاص النتائج ومناقشتها.

#### الفرع الأول: تقديم المشروع الممول من طرف البنك الوطني الجزائري:

قصد إعطاء صيغة تطبيقية للمعلومات النظرية السالفة الذكر، ارتأينا تخصيص هذا المبحث لدراسة قرض استغلال تقدمت بطلبه مؤسسة (صيدلية) من البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة ألا وهو قرض السحب على المكشوف.

#### 1- تعريف المؤسسة طالبة القرض

تقدمت مؤسسة صغيرة المتمثلة في صيدلية سنة 2013 بطلب قرض من البنك الوطني الجزائري يتمثل في قرض إستغلال، حيث كانت قيمة القرض المطلوب 800.000 دينار جزائري لمدة سنة قابلة للتجديد بمعدل فائدة 7.5، أما الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة فتمثلت في:

- إتفاقية القرض.

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- السند لأمر.

- التأمين على المثل.

### 2- الوثائق المطلوبة من البنك لمنح القرض

تقديم الوثائق اللاحقة تبعاً لنوع القرض الذي يطلب وعليه يتكون ملف قرض قرض الاستغلال من:

**أ- طلب خططي:** يبين في نوع القرض، الغرض منه، المبلغ المرغوب فيه، الضمانات الحقيقية أو الشخصية المقترحة ويجب أن يكون مضياً من الشخص المؤهل قانوناً و الذي تقع عليه مسؤولية الالتزام بأداء هذا القرض.

#### ب- لوثائق المحاسبية والمالية:

- الميزانيات المحاسبية مع الملاحق و جداول حسابات النتائج الخاصة بالسنوات الثلاث الأخيرة .

- خطط الخزينة المقدر .

- وثيقة تبين وضعية الأشغال المنجزة .

- كشف الحساب المؤقت لوضعية الأشغال.

#### ج- الوثائق القانونية:

- نسخة من السجل التجاري مصادق عليها .

- شهادة تخصص بتصنيف مهني .

- نسخ مصادق عليها لمتلكات المؤسسة و عقود الإيجار .

- قائمة تضم المعدات المستعملة في النشاط .

#### د- الوثائق الجبائية :

- وثيقة التصريح بالوجود .

- كشف المخالفات الضريبية لأقل من ثلاثة أشهر.

- شهادة أداء المستحقات .

- شهادة الانتساب و الاستيفاء للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء .

- شهادة التأمين ضد مختلف المخاطر.

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### الفرع الثاني: المعاجلة المخاسية للسحب على المكشوف لدى البنك :

تسمح بعض البنوك بحسب الاتفاق بينها وبين العملاء على سحب مبالغ أكبر من قيمة الرصيد المتوفّر في الحساب مقابل عمولة معينة . وبالتالي فإن حساب البنك في حالة السحب أكبر من الرصيد سيصبح دائناً ويعتبر هذا سحب على المكشوف ، أي انه بإمكانك سحب مبالغ من البنك ورصيده مكشوف ( ليس لديك رصيد ) . وعندما سيظهر حساب البنك تحت بند الخصوم لكونه دائناً للبنك ويكون عليه إلتزام يظهر تحت بند الخصوم المتداوله وهو ما يسمى بالسحب على المكشوف.

في حالة موافقة البنك للعميل في السحب على المكشوف يكون هناك اتفاق بين الطرفين على الحد الأقصى للسحب وتاريخ الإيفاء به من طرف العميل، يعتبر بأنه قرض قصير الأجل . ويقوم البنك فور الاتفاق والموافقة على الشروط بين الطرفين بإيداع قيمة القرض في حساب العميل مباشرة.

### الفرع الثاني : عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات الأخيرة (2010-2015)

#### 1- الميزانيات المالية المختصرة للسنوات ( 2010-2015 )

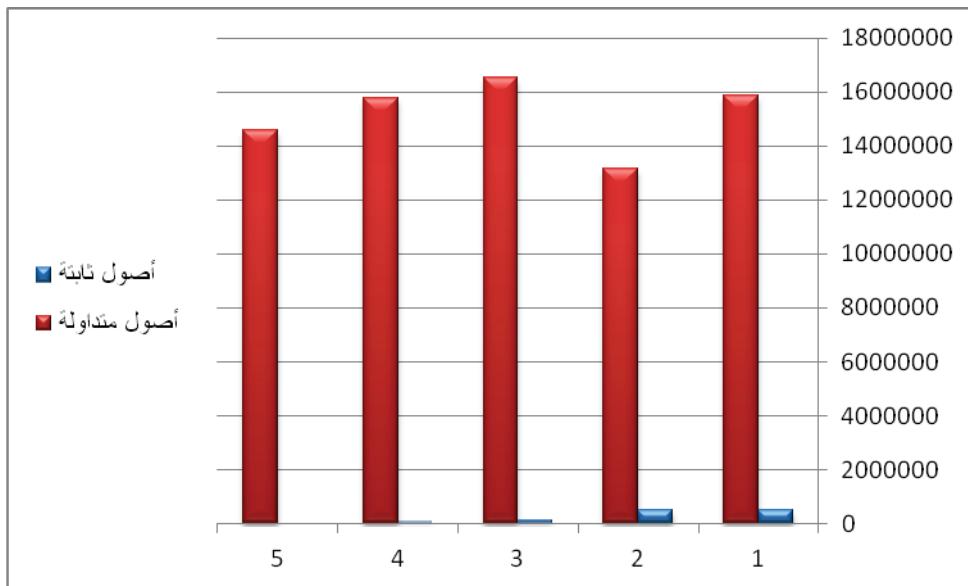
#### جدول رقم (2-01) : أصول الميزانيات المالية للسنوات ( 2010-2015 )

الأصول	أصول ثابتة	قيم الإستغلال	قيم قابلة للتحقيق	قيم جاهزة	أصول متداولة	المجموع
	أصول ثابتة					
2998524	15621	99497	511005	511005	2816284	قيم الإستغلال
8321524	2995214	2938471	1108296	7189265	7119701	قيم قابلة للتحقيق
3252112	4251465	5233104	4855949	5937349		قيم جاهزة
14572160	15770893	16530537	13153510	15873334		أصول متداولة
14572160	15786514	16630034	13664515	16384339		المجموع

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الميزانيات ( الملحق رقم 01 )

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**الشكل رقم (01-2): نسبة تطور الأصول**



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (01-2) وبرنامج Excel

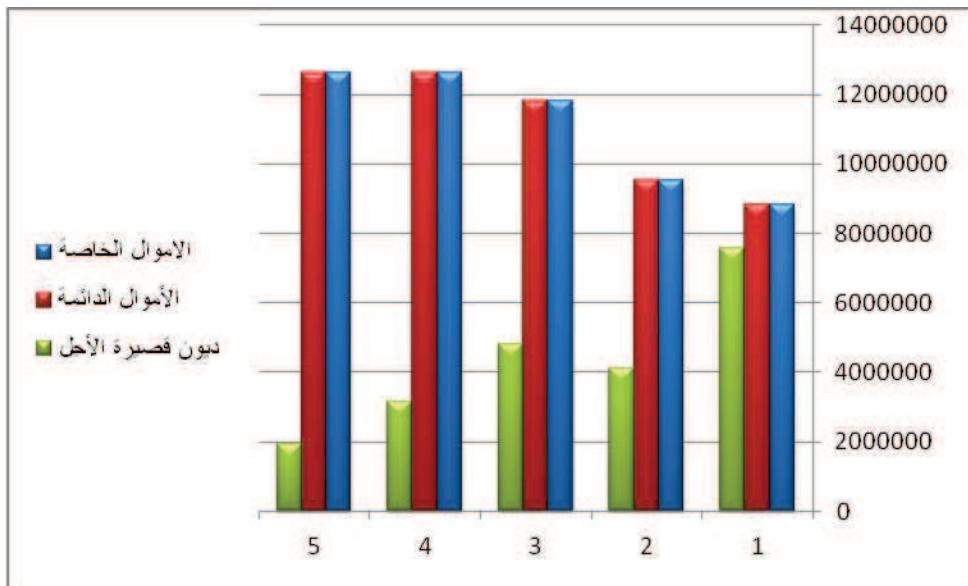
**جدول رقم (02-2): خصوم الميزانيات المالية للسنوات (2010-2015)**

الخصوم	2010	2011	2013	2014	2015
الأموال الخاصة	8822242	9546742	11810778	12622907	12636588
الأموال الدائمة	8822242	9546742	11810778	12622907	12636588
ديون قصيرة الأجل	7562097	4117773	4819256	3163607	1935572
المجموع	16384339	13664515	16630034	15786514	14572160

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الميزانيات ( الملحق رقم 3 )

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الشكل رقم (2-02): نسبة تطور الخصوم



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (2-02) وبرنامج Excel

من خلال الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (صيدلية)، خلال الفترة (2010-2015) والتمثيل البياني لكل من تركيبة أصولها وخصومها، نلاحظ وبشكل عام أن المؤسسة تعرف استقراراً نسبياً على مستوى تركيبة أصوله وخصومه خلال الفترة المدروسة، وهذا ما توضحه بشكل أدق الرسوم البيانية لكل من أصول وخصوص المؤسسة خلال الفترة المدروسة، حيث نلاحظ تغيرات جداً في حضور كل عنصر من عناصر الميزانية عبر سنوات الدراسة، وبفضل الميزانية المالية أعلى سوف نتمكن من تحليل الوضعية المالية للمؤسسة (صيدلية) بأكثر دقة.

# دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثالث: إعداد الميزانية الوظيفية

أولاً : عرض الميزانية الوظيفية

**جدول رقم (2-03): جانب الأصول للسنوات (2010-2015)**

الأصول	2010	2011	2013	2014	2015
الاستخدامات الثابتة	1566507	1166507	838873	838873	838756
أصول مادية	838756	838756	838756	838756	838756
اهلاكات	727751	327751	117	117	
أصول متداولة للاستغلال	9935985	8297561	11297433	11519428	11320048
بضائع	2816284	1108296	2938471	2995214	2998524
المستحقات من الزبائن			8358962	8524214	8321524
حقوق أخرى	6656237	6725801			
أصول أخرى متداولة	463464	463464			
خزينة الأصول	5937349	4855949	5233104	4251465	3252112
الخزينة	5937349	4855949			
البنك			5233104	4251465	3252112
المجموع	17439841	14320017	17369410	16609766	15410916

✓ المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (1-2-5-6-7)

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**جدول رقم (2-04): جانب الخصوم للسنوات (2010-2015)**

الخصوص	2010	2011	2013	2014	2015
الموارد الثابتة	8822242	9546742	11810778	12622907	12636588
الاموال الخاصة	1400000	1400000	11605153	11810778	11810778
نتيجة الدورة	825300	724500	205625	812129	825810
نتائج رهن التخصيص	6596942	7422242			
الخصوص المتداولة	6481116	3134438	1367206	1224710	1301224
الخصوص المتداولة للاستغلال	4967818	1221671	1367206	1224710	1301224
الموردون	3866172				
الضرائب	1101646	1221671			
ديون الاستغلال			1367206	1224710	1301224
الخصوص المتداولة خارج الاستغلال	1513298	1912767			
دائنون آخرون	1513298	1912767			
خزينة الخصوم	1080981	983335	3452050	1938897	634348
ديون مالية	1080981	983335	3452050	1938897	634348
المجموع	16384339	13664515	16630034	15786514	14572160

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الملحق (3-4-5-6-7)

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً : حساب مؤشرات التوازن:

1- التحليل بواسطة رأس المال العامل الصافي الإجمالي (FRNG):

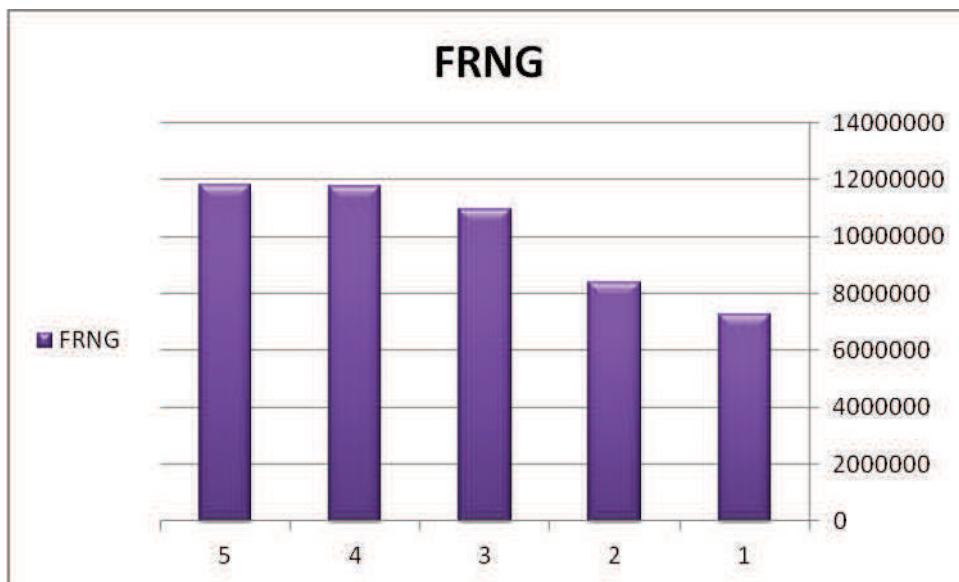
رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FRNG =$  الموارد الثابتة - الاستخدامات الثابتة

جدول رقم (2-05): رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FRNG$

2015	2014	2013	2011	2010	
12636588	12622907	11810778	9546742	8822242	الموارد الثابتة
838756	838873	838873	1166507	1566507	الاستخدامات الثابتة
11797832	11784034	10971905	8380235	7255735	$FRNG$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية الوظيفية

شكل رقم (2-03) : تطور  $FRNG$



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (2-19) وبرنامج Excel

تحليل رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $FRNG$ :

نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب في كل سنوات الدراسة وهذا يشير إلى أن المؤسسة متوازنة مالياً على المدى الطويل، ذلك أنها مولت كل استخداماتها الثابتة باستعمال مواردها الدائمة، وحققت فائضاً مالياً يمكن استخدامه لتمويل الاحتياجات الأخرى.

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 2- احتياج رأس المال العامل BFR

احتياج رأس المال العامل الصافي الإجمالي  $BFR =$  الأصول المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال -

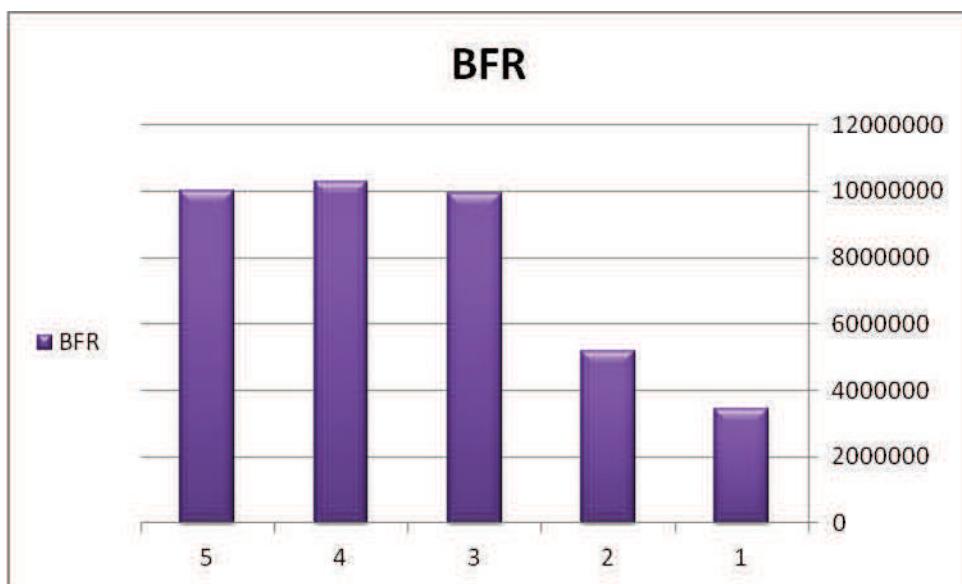
الخصوم المتداولة للاستغلال وخارج الاستغلال

جدول رقم (06-2) : يمثل احتياج رأس مال العامل للاستغلال

2015	2014	2013	2011	2010	
11320048	11519428	11297433	8297561	9935985	أصول متداولة للاستغلال
1301224	1224710	1367206	3134438	6481116	خصوم متداولة
<b>10018824</b>	<b>10294718</b>	<b>9930227</b>	<b>5163123</b>	<b>3454869</b>	<b>BFR</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالأعتماد على الميزانية الوظيفية

شكل رقم (04-2) : تطور BFR



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (06-2) وبرنامج Excel

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 3 - الخزينة T

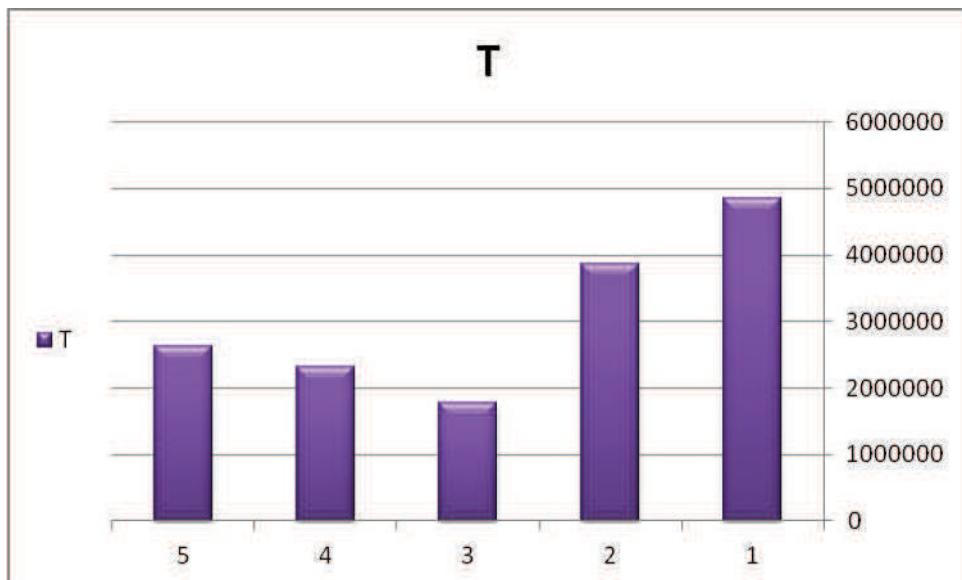
$$\text{الخزينة } T = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

جدول رقم (2-07) يمثل الخزينة

2015	2014	2013	2011	2010	
3252112	4251465	5233104	4855949	5937349	خزينة الأصول
634348	1938897	3452050	983335	1080981	خزينة الخصوم
2617764	2312568	1781054	3872614	4856368	T

المصدر: من إعداد الطالبة بالأعتماد على الميزانية الوظيفية

شكل رقم (2-05) : تطور الخزينة



المصدر: من إعداد الطالبة اعتماداً على معطيات الجدول رقم (2-07) وبرنامج Excel

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### تحليل الخزينة:

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة، وفي هذه الحالة الأموال الموجودة لدى المؤسسة تكون قليلة المردودية، وبالتالي يجب توظيفها في الأجل القصير.

### 4- نسبة الاستقلالية المالية:

جدول رقم (2-08): نسبة الاستقلالية المالية

السنوات	2011	2010	2013	2014	2015
الاموال الخاصة	9546742	8822242	11810778	12622907	12636588
ديون قصيرة الأجل	4117773	7562097	4819256	3163607	1935572
نسبة الإستقلالية المالية	2.32	1.17	2.45	3.99	6.53

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على الميزانيات المختصرة السابقة

### 5- نسبة المردودية الاقتصادية Re:

جدول رقم (2-09): نسبة المردودية الاقتصادية

	2010	2011	2013	2014	2015
نتيجة الاستغلال	825300	724500	205625	812129	337590
مجموع الاستثمارات	511005	511005	99497	15621	0
BFR	3454869	5163123	9930227	10294718	10018824
Re	20.81	12.76	2.05	7.87	3.36

المصدر: من إعداد الطالبة

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**6- نسبة المدودية المالية :**

**جدول رقم (10-2): نسبة المدودية المالية**

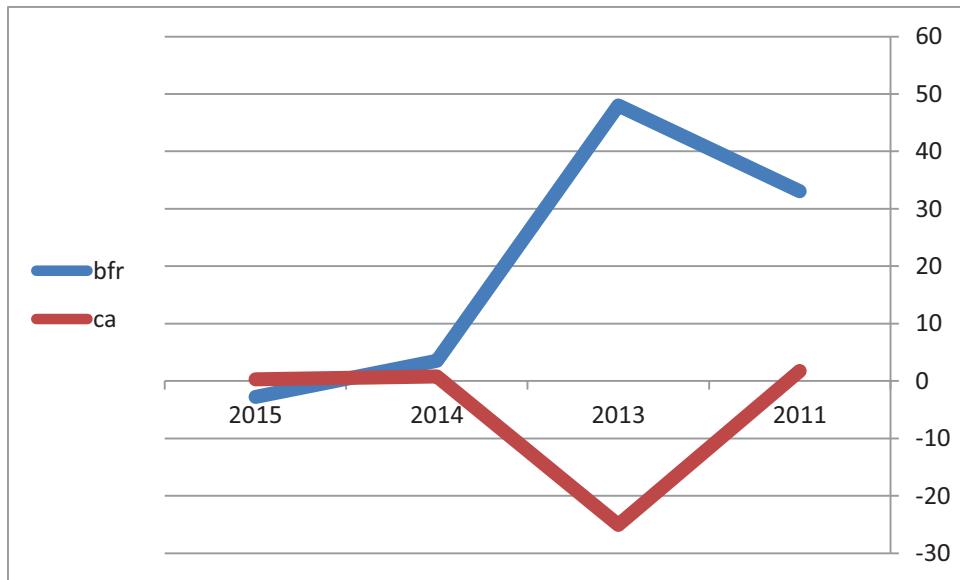
2015	2014	2013	2011	2010	
337590	812129	205625	724500	825300	النتيجة الصافية
12636588	12622907	11810778	9546742	8822242	الأموال الخاصة
2.67	6.43	1.74	7.58	9.35	نسبة المدودية المالية

المصدر: من إعداد الطالبة

**7- معدل النمو المتوازن بين CA و BFR**

2015	2014	2013	2011	
-2.754	3.541	48.006	33.08	Bfr
0.27	0.778	-25.091	1.753	Ca

**شكل رقم (06-2) : معدل النمو المتوازن بين CA و BFR**



المصدر: من إعداد الطالبة

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### الفرع الرابع: جدول حسابات النتائج للفترة (2010-2015)

#### أولاً : عرض جدول حسابات النتائج

يعتبر جدول حسابات النتائج الوسيلة التي يوجبها تحديد إيرادات وتكاليف الدورة المالية، فمن خلاله يمكن معرفة سير نشاط أي مؤسسة في دورة الاستغلال، ومن خلال الجدولين رقم (09-2) و (10-2) يمكن تقديم أهم عناصر جدول حسابات النتائج للمؤسسة (صيدلية)، خلال الفترة (2010-2015).

#### جدول رقم (2): جدول حسابات النتائج للفترة (2010-2011)

2011		2010		إسم الحساب	رقم الحساب
دائن	مدین	دائن	مدین		
16361817		16075000		مبيعات بضاعة	<b>70</b>
<b>16361817</b>		<b>16075000</b>		الهامش الإجمالي	<b>80</b>
16361817		16075000		الهامش الاجمالي	<b>80</b>
	14221652		13990382	مواد ولوازم مستهلكة	<b>61</b>
	76520		67000	خدمات	<b>62</b>
<b>2063645</b>		<b>2017618</b>		القيمة المضافة	
2063645		2017618		القيمة المضافة	
	612356		572594	مصاريف المستخدمين	<b>63</b>
	513323		416956	مصاريف متنوعة	<b>66</b>
	36212		35017	مصاريف مالية	<b>65</b>
	177254		167751	مصاريف الاستهلاكات	<b>68</b>
724500		<b>825300</b>		نتيجة الإستغلال	<b>83</b>
724500		<b>825300</b>		النتيجة الصافية للدورة	<b>88</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالأعتماد على ملحقات رقم (8-9)

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

**جدول رقم (2-12): حسابات النتائج للفترة (2013-2015)**

2015		2014		2013		إسم الحساب	رقم الحساب
دائن	مددين	دائن	مددين	دائن	مددين		
13218210		13182511		13079889		مبيعات بضاعة	70
<b>13218210</b>		<b>13182511</b>		<b>13079889</b>		<b>الهامش الإجمالي</b>	<b>80</b>
	12595210		12105241		12626105	مواد ولوازم مستهلكة	61
	285410		265141		248159	خدمات	62
<b>337590</b>		<b>812129</b>		<b>205625</b>		القيمة المضافة	81
<b>337590</b>		<b>812129</b>		<b>205625</b>		نتيجة الاستغلال	83
<b>337590</b>		<b>812129</b>		<b>205625</b>		النتيجة الصافية للدورة	<b>88</b>

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ملحقات رقم(10-11-12)

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج المؤسسة (صيدلية) للفترة الممتدة من سنة 2010 إلى سنة 2015، المبين أعلاه، أن النتائج الصافية التي حققتها المؤسسة خلال كامل هذه الفترة المدروسة موجبة.

حيث تميزت النتيجة الصافي لسنة 2011 بانخفاض مقارنة بالنتيجة الحقيقة في سنة 2010، وهذا راجع بصفة أساسية إلى انخفاض القيمة المضافة لسنة 2011، وهذا بسبب التخفيض من الإنفاق المخزون، ثم انخفضت النتيجة الصافية في سنة 2013 وذلك لنفس السبب، أما بالنسبة لسنة 2014 فقد عرفت النتيجة الصافية نموا متزايدا، ثم انخفضت في سنة 2015.

### ثانياً : معدلات الدوران

تعد نسب دوران عناصر دورة الاستغلال مثل المخزونات ، الزبائن والموردين عامل مهم في تحقيق توازن الهيكل التمويلي على المدى القصير لأي مؤسسة، وذلك من خلال التقليل من مدة دوران المخزونات والتوفيق بين مدة دوران الزبائن و مدة دوران الموردين، من أجل الحد من احتياجات رأس المال العامل، لهذا ارتأينا أن نقوم بدراسة اهم عناصر دورة الاستغلال لمؤسسة (صيدلية) للفترة (2010-2015) وذلك على النحو الآتي :

#### 1- معدل دوران المخزون

إن نسبة دوران المخزون الكلية لمؤسسة (صيدلية) للفترة (2010-2015)، تعطينا نظرة إجمالية متوسطة حول المدة التي يبقى فيها المخزون في الجمع قبل أن يتحول إلى رقم أعمال محقق، وكلما كانت هذه المدة

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قصيرة، كلما كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، وذلك من أجل الإسهام في تعظيم رقم الأعمال، عن طريق تفعيل دوران المخزونات، وكذلك التقليل من احتياجات رأس المال العامل، والجداول رقم

**جدول رقم (13-2) يمثل معدل دوران المخزون للفترة (2010-2015)**

2015	2014	2013	2011	2010	
2998524	2995214	2938471	1108296	2816284	بضائع
13218210	13182511	13079889	16361817	16075000	رقم الاعمال
81	81	80	24	63	معدل دوران المخزون

المصدر: من إعداد الطالبة

### - دوران الزبائن

يقيس هذا المؤشر عدد الأيام بالمعدل التي يستغرقها تحصيل كل دينار مبيعات آجلة، أي الفترة ما بين نقطة البيع الآجل وتاريخ التحصيل، وبشكل عام قصر الفترة مؤشر إيجابي على سهولة تحصيل الذمم المدينة، والزيادة الملحوظة في متوسط فترة التحصيل عن فترة الإئتمان التي يمنحها المشروع للعملاء، مؤشر على بطيء حركة الذمم المدينة وتدني في التحصيل.

**جدول رقم (14-2): يمثل معدل دوران الزبائن**

2015	2014	2013	2011	2010	
8321524	8524214	8358962			المستحقات من الزبائن
13218210	13182511	13079889	16361817	16075000	رقم الاعمال
226	232	230	0	0	معدل دوران الزبائن

المصدر: من إعداد الطالبة

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 3 - دوران الموردين

يعبر هذا المعدل عن مرات دوران أو عدد دورات البيع والتحصيل خلال الفترة المالية وكلما زاد هذا المعدل كلما كان أفضل .

جدول رقم ( 15-2 ) : يمثل معدل دوران الموردين

2015	2014	2013	2011	2010	
				3866172	مستحقات الموردين
15593734	12101931	12569362	11775763.1	15698370	المشتريات السنوية
				88.66	معدل دوران الموردين

المصدر: من إعداد الطالبة

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### المطلب الثاني : مناقشة ما توصلت إليه من نتائج

ستنطوي في هذا المطلب إلى تحليل دراسة المقارنة من خلال معرفة وضع دورة الاستغلال في المؤسسة قبل تمويلها بقروض الاستغلال أي في الفترة (2010-2011) وبعد تمويلها خلال الفترة (2013-2015)

#### الفرع الأول : تحليل احتياج رأس المال العامل ورقم الأعمال قبل وبعد التمويل بقروض الاستغلال

من خلال دراسة احتياج رأس المال العامل للمؤسسة قبل التمويل نلاحظ أنه قد سجل بقيمة موجبة خلال سنة 2011 بنسبة نمو (33.08٪)، وهذا راجع لزيادة الموارد الدورية للمؤسسة، أما بالنسبة لرقم الأعمال فحقق نسبة نمو تقدر بحوالي 1.75٪ ، حيث نلاحظ أن هناك فرق كبير بين نسبة النمو في احتياج رأس المال العامل ورقم الأعمال تقدر بـ 31.33٪، أي أن المؤسسة في حاجة إلى ديون قصيرة الأجل لتغطية احتياجات دورة الاستغلال أما بالنسبة للاحتياج في رأس المال العامل بعد التمويل من سنة 2011 إلى سنة 2013 نلاحظ أن النسبة إرتفعت، حيث بلغت نسبة نموه (48.006٪) ثم انخفض إلى (3.451٪) و(2.754٪) خلال السنين 2014 و2015 على التوالي، أما رقم الأعمال فقد انخفض حيث حقق نسبة نمو تقدر بـ (25.091٪) سنة 2013 ثم ارتفع إلى (0.778٪) سنة 2014، ثم انخفض إلى (0.27٪) سنة 2015 ، حيث نلاحظ أيضاً أن نسبة النمو بين BFR و رقم الأعمال غير متوازنة حتى بعد التمويل بقروض الاستغلال وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بينهما، وهذا راجع إلى وجود حالة سوء تسيير عناصر BFR، لأنه يجب أن تكون نسبة النمو في رقم الأعمال وبنفس النسبة أي علاقة طردية بينهما،

تنتج هذه الوضعية عندما تكون معدلات نمو BFR أكبر من معدل نمو رقم الأعمال، حيث أن خزينة المؤسسة تعرف في البداية وضعية ميسورة لكن نمو رقم الأعمال يكون بشكل بطيء مما يجر المؤسسة لتقديم تسهيلات لربائتها في التسديد وتزيد في مستوى الحقوق وبالضرورة في الاحتياج في رأس المال العامل ، هذا التزايد في BFR يتسبب في تدهور وضعية الخزينة ، حيث تستهلك فيه المؤسسة إجمالي سيولتها النقدية ونتيجة لذلك تقع في حالة عجز في الخزينة يؤدي بها في بعض الحالات إلى التوقف عن الدفع وما قد ينتج عنه من احتمالات لإفلاس المؤسسة.

#### الفرع الثاني : تحليل نسبة الاستقلالية المالية والمردودية الاقتصادية والمالية:

##### أولاً : نسبة الاستقلالية المالية

تشير نسبة الاستقلالية المالية إلى وزن الديون داخل المؤسسة فكلما كانت المؤسسة مشبعة بالديون كلما فقدت الاستقلالية المالية حرية اتخاذ القرار وكلما اتسعت نسبة الأموال الخاصة إلى إجمالي الديون كانت محفز للدائنين على تقديم المزيد من الديون للمؤسسة بصفتها موارد ضرورية لنشاط المؤسسة، فنلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية قبل التمويل أي خلال الفترة 2010 و 2011 هي 116٪ و 231٪ على التوالي، قد حققت ارتفاعاً اي

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إنها قادرة على الاستدانة، أما بعد التمويل فقد حققت الاستقلالية المالية ارتفاعاً خلال السنوات 2013 و2014 و2015 بنسبة تقدر بـ 245٪ و 399٪ و 625٪ على التوالي، وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية ملائمة أي أنها قادرة على تسديد جميع ديونها في آجال استحقاقها، كلما كانت هذه النسبة كبيرة إستطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرنة مع الدائنين في شكل إقراض و تسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون و لا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات.

### ثانياً : نسبة المردودية المالية والاقتصادية

من خلال النتائج المعروضة سابقاً نلاحظ أن متوسط نسبة المردودية الاقتصادية قبل التمويل يقدر بـ 16.58٪ ، أما متوسط المردودية المالية فكان 8.47٪ ، حيث أن معدل الفائدة المطبق في البنك هو 7.5٪، في هذه الحالة نلاحظ أن نسب المردودية الاقتصادية والمالية أكبر من معدل الفائدة، وعلى العموم تعتبر هذه النسب ضعيفة وتعبر عن ضعف المردودية العامة للمؤسسة، وهذا يدل على أن المؤسسة تستطيع زيادة حجم الاستدانة لتمويل دورة الاستغلال إذن عند مردودية اقتصادية مستقرة، تتحسن المردودية المالية عند ارتفاع معامل الاستدانة.

و يمكن للمؤسسة أن تحسن مردوديتها المالية بالاستدانة، شرط أن يكون معدل تكلفة القروض أقل من معدل المردودية الاقتصادية

أما بعد التمويل نلاحظ أن متوسط نسبة المردودية الاقتصادية قدر بـ 4.43٪ ومتوسط المردودية المالية قدر بـ 3.61٪، في هذه الحالة نلاحظ أن هذه النسب أقل من معدل الفائدة، لذلك يجب على المؤسسة ان تحفظ حجم الاستدانة لتجنب الواقع في العسر المالي.

### الفرع الثالث : تحليل معدلات دوران دورة الاستغلال قبل وبعد التمويل بقروض الاستغلال

**1- معدل دوران المخزون:** من خلال النتائج المعروضة سابقاً نلاحظ أن معدلات دوران الخاصة بالمؤسسة خلال السنين 2010 و 2011 تميزت بمعدلين لدوران المخزون ( 63 يوم ) و ( 24 يوم ) على التوالي، حيث نجد أن هذه المدة قصيرة، وهذا يدل على أن التخزين لدى المؤسسة قليل وهذا بسبب طبيعة عمل هذه المؤسسة فلا يجب الاحتفاظ بسلع من نوع مواد صيدلانية لفترات طويلة بسبب مدة الصلاحية ومعدل دوران المخزون يعكس حقيقةً هذه الوضعية، أما بعد التمويل نلاحظ أن المؤسسة للفترة ( 2013-2015 ) تميزت بارتفاع مدة دوران المخزونات بشكل عام حيث تقدر بـ ( 80 يوم ) في سنة 2013 و ( 81 يوم ) في سنة 2014 و 2015 ، فكلما كانت المدة قصيرة كلما كان أفضل بالنسبة للمؤسسة، وذلك من أجل الإسهام في تعظيم رقم الأعمال، عن طريق تفعيل دوران المخزونات، وكذلك التقليل من احتياجات رأس المال العامل.

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

2- **معدل دوران الزبائن:** من خلال القوائم المالية للمؤسسة لاحظنا أن حساب الزبائن غير موجود في الميزانية المالية خلال السنطين 2010 و2011 وهذا يدل على أن عملاء المؤسسة كانوا يسددون قيمة البضائع عند استلامها والدليل على ذلك هو ارتفاع رقم الأعمال لسنة 2011 بنسبة 0.017٪ لذلك لم يسجل حساب الزبائن في الميزانية، أما بعد التمويل نلاحظ أن المؤسسة للفترة (2013-2015) تميز بارتفاع مدة دوران الزبائن بشكل عام حيث تفوق الـ 190 يوم في المتوسط، وهذه المدة طويلة جداً ، والدليل على ذلك هو انخفاض معدل نمو رقم الأعمال بنسب تقدر بـ (0.778٪) و(0.27٪) خلال السنوات 2013 و2014 و2015، حيث يرجع سبب انخفاض رقم الاعمال عندما تبيع المؤسسة منتجاتها إلى الزبائن على الحساب وغالباً ما تضع هذه المؤسسات شروط لتسديد الديون التي بذمة الزبائن لذلك ينبغي أن تكون هناك إدارة مالية وتمويل كفوءة في إدارة هذا العنصر المهم من عناصر الموجودات المتداولة باعتبار أن عدم تسديد المدينين لديونهم سيؤدي إلى تحمل المؤسسة كلفة باهظة لعدم التسديد أو تأخر التسديد أو عدم التسديد نهائياً لأن ذلك سيضع المنشاة في عسر مالي، لذا فإن قياس معدل دوران المدينين سيبرز دور إدارة التمويل وإدارة المبيعات في مدى نجاحها في وضع الشروط الجيدة في عدم ازدياد الديون المدعومة أو تأخر التسديد عن طريق دراسة وضع المدينين قبل إعطائهم بضاعة على الحساب.

3- **معدل دوران الموردين:** من خلال النتائج المعروضة سابقاً نلاحظ أن المؤسسة حققت معدل دوران الموردين بنسبة تقدر بـ (88.66٪) خلال سنة 2010 وهذا يدل على أن المؤسسة متفقة مع مورديها على تعظيم مدة الدفع، أما بالنسبة لسنة 2011، فإن حساب الموردين غير موجود في الميزانية المالية، وهذا دليل على أن المؤسسة قد سددت قيمة البضاعة عند إستلامها.

أما بعد التمويل لاحظنا أن حساب الموردين غير موجود في الميزانية المالية خلال الفترة (2013-2015)، وهذا يدل على أن المؤسسة قامت بتسديد ديونها من خلال قرض الاستغلال المتمثل في السحب على المكشوف وهذا يعتبر أثر سلبي في تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في هذه المؤسسة، حيث نرى أن المهدف من طلب التمويل بقرض الاستغلال لهذه المؤسسة هو تسديد ديونها للموردين وليس لتمويل دورة استغلالها، وهذا يعكس هدف البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب استغلال هذه القروض في غير محلها، وهذا يؤدي إلى فقدان الثقة بين البنك والعملاء.

## **دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

✓ من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن التمويل بقروض الاستغلال قد أثر سلباً على فعالية دورة الاستغلال في هذه المؤسسة (صيدلية)، مما أدى هذا التأثير إلى وجود علاقة عكسية في النمو المتوازن بين رقم الأعمال والاحتياج في رأس المال العامل وهذا ناتج عن سوء تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل .

## دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### خلاصة الفصل

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا، وكان المدف منه تطبيق ما تم التوصل إليه في الجانب النظري، واختبار ما مدى تطابقه مع الواقع العملي، وكذا إختبار فرضيات الدراسة التي تم وضعها.

سمحت لنا الدراسة التطبيقية التي أجريناها حول التمويل البنكي لاحتياجات خزينة المؤسسة بالتعرف على أنواع قروض الاستغلال التي تمول بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية مشاريعها، كما تعرفنا على ملف

منح قروض الاستغلال على مستوى البنك الوطني الجزائري ومختلف الضمانات التي يشترطها البنك للقيام بهذه العملية، وللتعقب أكثر في موضوعنا قمنا بإجراء دراسة لأحدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من قرض استغلال وتمثل في قرض السحب على المكشوف، حيث قمنا بدراسة التوازن المالي لها باستخدام المؤشرات والنسب المالية ومعدلات الدوران التي ساعدتنا على تشخيص دورة الاستغلال في المؤسسة.

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية الدراسة التي تدور حول تأثير قروض الاستغلال في فاعلية دورة الاستغلال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث إنطلقنا من الفرضيات المعتمدة ووصلنا إلى النتائج والإقتراحات التالية:

### **أولاً: نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:**

من خلال الدراسة النظرية استطعنا إثبات صحة الفرضية حيث تم التوصل إلى وجود علاقة ذات تأثير إيجابي بين زيادة حجم التمويل بالقروض الاستغلال وزيادة فاعلية دورة الاستغلال، لكن ما تم التوصل إليه من خلال نتائج هذه الدراسة التطبيقية هو العكس، حيث أثبت خطأ صحة هذه الفرضية وذلك من خلال النتائج التطبيقية التالية:

**- تتمثل الفرضية الأولى في :** تعتبر دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة لذلك تسعى المؤسسة إلى القروض قصيرة الأجل والمتمثلة في قروض الاستغلال لتمويل نشاط.

من خلال الجانب النظري للدراسة يتبيّن لنا أن دورة الاستغلال هي المنشأ الأساسي لثروة المؤسسة وهي المسؤولة عن تحقيق النتائج المرتبطة أساساً بالنشاط، حيث تتميز دورة الاستغلال بعدة مراحل ومن هذه المراحل مرحلة التموين والتسديد ثم مرحلة التخزين والتصنّيع والتخزين ثم تليها مرحلة البيع والتحصيل، أما قروض الاستغلال فتعتبر قروض قصيرة الأجل تهدف إلى تغطية الاحتياجات الناجمة عن عمليات الاستغلال ويمكن تصنيفها حسب طبيعة نشاط المؤسسة أو الوضعية المالية لها والغرض من القرض، حيث تنقسم على هذا الأساس إلى قروض تمويل الخزينة وقروض تمويل المخزونات وقروض تمويل الصفقات العمومية وقروض بالإلتزام وأخيراً قروض تبعة ديون العملاء، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

**- تتمثل الفرضية الثانية في :** يتحقق النمو المتوازن باستخدام الاحتياجات في رأس المال العامل إذا كانت نسبة الزيادة في هذه الاحتياجات بنفس وتيرة الزيادة في رقم الأعمال، حيث قد تقع المؤسسة نتيجة لعدم مراقبة هذه النسبة في إحدى الوضعيّات التي تؤدي إلى اختلالات مالية، ومن بين هذه الوضعيّات حالة سوء تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل.

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة يتبيّن لنا أن معدلات دوران رقم الأعمال والاحتياج في رأس المال العامل غير متناسبة كما أنها تسير بشكل عكسي وهذا ما يتنافي مع الصحة المالية للمؤسسة ، كما بيّنت الدراسة ان معدلات النمو الخاصة بالإحتياج في رأس المال العامل أكبر بكثير من معدلات النمو الخاصة برقم الأعمال مما يظهر بشكل جلي وجود حالة سوء تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل للمؤسسة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- تتمثل الفرضية الثالثة في : إن لقروض الاستغلال دور فعال على تحسين أداء دورة الاستغلال من خلال تحسين معدلات دوران عناصر دورة الاستغلال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومنه تحقيق التوازن الميكانيكي على المدى القصير لهذه المؤسسات.

اعتماداً على الجانب النظري توصلنا إلى أن نسب دوران عناصر دورة الاستغلال هي مجموعة من النسب المالية الغرض منها قياس مدى فاعلية المؤسسة في استخدام المواد المتوفرة لديها والعمل على ضرورة تحقيق التوازن المناسب والمستمر بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة سواء أكانت أصول متداولة ومنها المخزون وذمم العملاء والموردين، حيث تعكس معدلات الدوران كفاءة المؤسسة لمورديها وذلك عن طريق المفاوضات الدائمة بين المؤسسة ومورديها من أجل تعظيم مدة الدفع قدر الإمكان بالنسبة للموردين، وبهذا تتمكن المؤسسة من الاستفادة من تمويل خارجي إضافي، كما يجب أن تكون نسبة دوران الزبائن أقل من نسبة دوران الموردين ومنه تكون المدة المتوسطة لتسديد الزبائن أقل من المدة المتوسطة لتسديد ديون الموردين وبهذا يكون للمؤسسة هامش زمني لتحصيل ديون الزبائن ومن ثمة تسديد ديونها اتجاه الموردين، غير أن الدراسة الميدانية لحالة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في الصيدلية، لاحظنا أن قرض الاستغلال قد أثر سلباً على معدلات الدوران، حيث أدت إلى ارتفاع نسب دوران المخزون والعملاء، وجعل حساب الموردين معادلاً، كما أدت إلى اختلال في معدل النمو المتوازن بين الاحتياج في رأس المال العامل ورقم الأعمال، وكذلك حتى بالنسبة للمردودية الاقتصادية والمالية فقد أثر سلباً على هذه الأخيرة ، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة.

### ثانياً : نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع أثر قروض الاستغلال على فعالية دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة توصلنا إلى جملة من النتائج التالية :

- تعتبر دورة الاستغلال الركيزة الأساسية لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة،
- يتضح لنا خلال الجانب النظري أن الاحتياج في رأس المال العامل هو المؤشر الأساسي الذي يحدد احتياجات دورة الاستغلال داخل المؤسسة، وأن له علاقة طردية بـ رقم الأعمال، أما الدراسة التطبيقية لهذه المؤسسة بينت عكس ذلك وهذا الانعكاس ناتج عن سوء تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل.
- هناك أثر إيجابي بين قروض الاستغلال على فعالية دورة الاستغلال بحيث يسمح قرض الاستغلال من زيادة نشاط ونتائج المؤسسة في الأخير،
- من الجانب النظري توجد علاقة طردية بين قروض الاستغلال ودورة الاستغلال، أما في الجانب التطبيقي فقد وجدنا عكس ذلك، حيث يوجد علاقة عكسية بينهما وذلك بسبب سوء تسيير عناصر الاستغلال.

### ثالثاً: التوصيات والاقتراحات

- يستحسن على المؤسسات الاعتماد على أموالها الخاصة في تمويل استخداماتها؛
- يجب على هذه المؤسسات التوفيق بين الاحتياجات لرأس المال العامل والتمويل؛
- تحسين دورة الاستغلال بكل مراحلها (تمويل، إنتاج، تسويق) بالقدر الكافي والمتوازن؛
- الرفع من القدرة التفاوضية للمؤسسة سواء مع مورديها أو مع عملائها؛
- تحقيق النمو المتوازن بين رقم الأعمال والاحتياج في رأس المال العامل لتجنب الإختلالات المالية .

## قائمة المراجع

### قائمة المراجع:

#### الكتب:

- 1 - إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، ط 2، دار وائل للنشر والطباعة، سنة 2011.
- 2 - عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الإئتمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999، عمان.
- 3 - الطاهر لطوش ، "تقنيات البنوك" ، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2001.
- 4 - أحمد هني، العمدة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- 5 - شاكر القزويني، محاضرات في الاقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
- 6 - ناصر دادي عدون، عبيرات مقدم، قرية معمر، دراسة الحالات في المحاسبة ومالية المؤسسة، الطبعة الأولى، دار الحمدية العامة، الجزائر، 2008.

#### البحوث الجامعية:

- 1 - زغود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2009.
- 2 - ليلى مقدم، سياسات تسيير عناصر الاحتياج في رأس المال العامل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة ماجстير، جامعة ورقلة، 2008.
- 3 - نور الدين بن عمارة، الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، غير منشورة، جامعة ورقلة، 2010.
- 4 - عباسى محمد، التنبؤ بالعجز على مستوى دورة الاستغلال باستخدام دالة النتيجة، مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة، 2015.
- 5 - صياغ ياسين، مساهمة القروض البنكية في حل مشكل التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم التسيير، من جامعة ورقلة، 2012.
- 6 - عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة المسيلة، 2007.
- 7 - لوكادير مالحة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماجستير في الحقوق، جامعة تيزى وزو، 2012.

## قائمة المراجع

- 8- عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هيأكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مقال علمي منشور في مجلة الباحث، العدد 7، جامعة ورقلة، 2010.
- 9- فيديي ماندا، مشاكل تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة من قبل المؤسسات المالية في جمهورية الكونغو، مذكرة تخرج، من جامعة كينشاسا، 2009.
- مقالات علمية :
- 1- أحمد حسين بتال، محمد مزعل الروي، وسام حسين علي، دور المصادر الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق، علمي منشور في مجلة الباحث، المجلد 4 العدد 7، جامعة الأنبار، العراق، 2014.

الملحق

ملحق رقم (1): أصول الميزانية لسنة 2010

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : AISSAOUI EPOUSE STAMBOULI

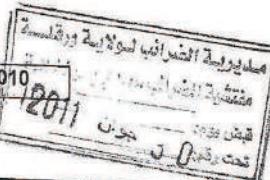
NIF: [9|6|7|3|0|0|1|0|0|1|1|2|2|5|5]

Activité : PHARMACIE

Code activité: [|||||]

Adresse : BENI-THOUR OUARGLA - OUARGLA

Exercice clos le: 31/12/2010



BILAN ( ACTIF )

ACTIF	2010		2009	
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	838 756	327 751	511 005	758 756
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	838 756	327 751	511 005	758 756
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	2 816 284		2 816 284	13 029 025
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	6 656 237		6 656 237	346 307
Impôts et assimilés	463 464		463 464	438 425
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	5 937 349		5 937 349	17 880 192
TOTAL ACTIF COURANT	15 873 334		15 873 334	31 673 949
TOTAL GENERAL ACTIF	16 712 090	327 751	16 384 339	32 432 705

ملحق رقم (2) : خصوم الميزانية لسنة 2010

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de : AISSAOUI EPOUSE STAMBOULI  
 L'entreprise :  
 Activité : PHARMACIE  
 Adresse : BENI-THOUR OUARGLA - OUARGLA

NIF: 19|6|7|3|0|0|1|0|0|1|1|2|2|5|5

Code activité: 11111

Exercice clos le: 31/12/2010



BILAN ( PASSIF)

PASSIF	2010	2009
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	1 400 000	1 400 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart dééquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	825 300	805 950
Autres capitaux propres -Report à nouveau	6 596 942	5 790 992
<b>Part de la société consolidante (1)</b>		
<b>Part des minoritaires (1)</b>		
<b>TOTAL I</b>	<b>8 822 242</b>	<b>7 996 942</b>
<b>PASSIFS NON -COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés )		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 866 172	22 123 804
Impôts	1 101 646	160 351
Autres dettes	1 513 298	2 151 609
Trésorerie Passif	1 080 981	
<b>TOTAL III</b>	<b>7 562 097</b>	<b>24 435 764</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III</b>	<b>16 384 339</b>	<b>32 432 706</b>

الملاحق

ملحق رقم (3) : أصول الميزانية لسنة 2011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

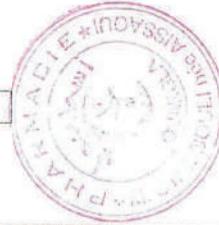
Désignation de l'entreprise : AISSAOUI ZOHRA  
Activité : PHARMACI  
Adresse : SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA OUARGLA

NIE:

Code activité:

Exercice clos le: 31/12/2011

## BILAN ( ACTIF )



ACTIF	2011			2010
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
<b>ACTIF NON COURANTS</b>				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	838 756	327 751	511 005	
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>838 756</b>	<b>327 751</b>	<b>511 005</b>	
<b>ACTIF COURANT</b>				
Stocks et encours	1 108 296			1 108 296
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs	6 725 801			6 725 801
Impôts et assimilés	463 464			463 464
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Tresorerie	4 855 949			4 855 949
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>13 153 510</b>			<b>13 153 510</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>13 992 266</b>	<b>327 751</b>	<b>13 664 515</b>	



ملحق رقم (4) : خصوم الميزانية لسنة 2011

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : AISSAOUI ZOHRA

NIF: [REDACTED]

Activité : PHARMACIE

Code activité: [REDACTED]

Adresse : SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA OUARGLA  
OUARGLA

Exercice clos le: 31/12/2011

BILAN ( PASSIF )

PASSIF	2011	2010
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	1 400 000	
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consoliddées (1)		
Écarts de réévaluation		
Écart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	724 500	
Autres capitaux propres -Report à nouveau	7 422 242	
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	9 546 742	
<b>PASSIFS NON -COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés )		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	1 221 671	
Autres dettes	1 912 767	
Trésorerie Passif	983 335	
<b>TOTAL III</b>	4 117 773	
<b>TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III</b>	13 664 515	

ملحق رقم (5) : أصول وخصوم الميزانية لسنة 2013

AISSAOUI ZOHRA  
PHARMACI  
CITE SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA

BILAN PREVISIONNEL AU 31/12/2013

COTES	ACTIF	MONTANT BRUT	AMORT / PROVIS.	MONTANT NET	COTES	PASSIF	MONTANT
	INVESTISSEMENT					FONDS PROPRES	
20	Frais préminaires	-	-	-	10	Fonds social	
21	Valeurs incorporelles	-	-	-	11	Fonds de personnel	11 605 133,00
22	Terrains	8 385 756,00	739 376,00	99 380,00	12	Primes liées au fonds social	
24	Autres immobilisations	-	-	-	13	Relevées	
25	Équipement sociétal	-	-	-	14	Succès d'investissements	
28	Investissements en cours	117,00	-	117,00	15	Effect de réévaluation	
<b>TOTAL 2</b>		<b>838 473,00</b>	<b>739 376,00</b>	<b>99 380,00</b>	16	Autres fonds propres	
<b>STOCKS</b>		<b>2 938 471,00</b>	-	<b>2 938 471,00</b>	18	Résultat en instance d'affacturage	
30	Marchandises	-	-	-	19	Prov/P./Pertes & charges	
31	Matières et fournitures	-	-	-	<b>TOTAL 1</b>		<b>11 605 153,00</b>
32	Produits semi-achevés	-	-	-	<b>DETTES</b>		
34	Produits et travaux en cours	-	-	-	52	Dettes d'investissements	
35	Produits finis	-	-	-	53	Dettes de stocks	
36	Déchets et rebuts	-	-	-	54	Défauts pour compte	
37	Stocks à l'étranger	-	-	-	55	Dettes envers ass.-soc.	
<b>TOTAL 3</b>		<b>2 938 471,00</b>	-	<b>2 938 471,00</b>	56	Dettes d'exploitation	
<b>CREANCES</b>		-	-	-	57	Avances commerciales	
42	Créances d'investissements	-	-	-	58	Dettes financières	
43	Créances de Stocks	-	-	-	59	Comptes créditeurs de l'artit	
44	Créances/associ-soc.	-	-	-	<b>TOTAL 5</b>		<b>4 819 156,00</b>
45	Avances pour comptes	-	-	-	<b>RESULTAT DE L'EXERCICE</b>		<b>205 625,00</b>
46	Avances d'exploitation	-	-	-	68		
47	Créances sur clients	8 358 942,00	-	8 358 942,00			
48	Disponibilités	5 223 174,00	-	5 223 174,00			
49	Comptes débiteurs du passif	-	-	-			
<b>TOTAL 4</b>		<b>13 592 066,00</b>	-	<b>-13 592 066,00</b>			
<b>TOTAL GENERAL</b>		<b>17 369 410,00</b>	<b>739 376,00</b>	<b>16 630 034,00</b>	<b>TOTAL GENERAL</b>		<b>16 630 034,00</b>



## ملحق رقم (6) : أصول وخصوم الميزانية لسنة 2014

AISSAOUI ZOHRA  
PHARMACI  
CITE SIDI BOUGHOUFALA QUARGLA

BILAN PRÉVISIONNEL AU 31/12/2014



ملحق رقم (7) : أصول و خصوم الميزانية لسنة 2015



AISSAOUI ZOHRA  
PHARMACI  
CITE SIDI BOUGHOUFALA OUARGLA

BILAN PRÉVISIONNEL AU 31/12/2015

Cptes	ACTIF INVESTISSEMENT	MONTANT BRUT	AMORT / PROVIS.	MONTANT NET	Cptes	PASSIF FONDS PROPRES	MONTANT
20	Frais préliminaires:	-	-	-	13	Fonds social	
21	Valeurs incorporelles:	-	-	-	11	Fonds personnel	11 810 778,00
22	Terrains	838 756,00	838 756,00	-	12	Primes liées au fonds social	
24	Autres immobilisations	-	-	-	13	Réserve	
25	Équipement sociaux	-	-	-	14	Subventions d'investissements	
26	Investissements en cours	-	-	-	15	Ecart de réévaluation	
	<b>TOTAL 2</b>	<b>838 756,00</b>	<b>838 756,00</b>	<b>-</b>	16	Autres fonds propres	
	<b>STOCKS</b>	<b>2 998 524,00</b>	<b>2 998 524,00</b>	<b>-</b>	18	Résultat en instance d'affacturat.	
30	Marchandises	-	-	-	19	Pro/P/Pentes & charges	
31	Matières et fournitures	-	-	-		<b>TOTAL 1</b>	<b>11 810 778,00</b>
32	Produits semi-fabriqués	-	-	-			
34	Produits et travaux en cours	-	-	-			
35	Produits finis	-	-	-			
36	Détchets et rejets	-	-	-			
37	Stocks à l'extérieur	-	-	-			
	<b>TOTAL 3</b>	<b>2 998 524,00</b>	<b>2 998 524,00</b>	<b>-</b>			
	<b>CREANCES</b>						
42	Créditaires d'investissements	-	-	-	52	Dettes d'investissements	
43	Créditaires de Stocks	-	-	-	53	Dettes de stocks	
44	Créditaires/BASC-SOC	-	-	-	54	Détenus pour comité	
45	Avances pour comptes	-	-	-	55	Dettes envers BASC-SOC	
46	Avances d'exploitations	-	-	-	56	Dettes d'exploitation	
47	Créditaires sur clients	-	-	-	57	Avances commerciales	
48	Disponibilités	-	-	-	58	Dettes financières	8 348,00
49	Comptes débiteurs du passif	-	-	-	59	Comptes créateurs de l'actif	
	<b>TOTAL 4</b>	<b>11 573 636,00</b>	<b>838 756,00</b>	<b>11 573 636,00</b>			
	<b>TOTAL GENERAL</b>	<b>15 410 946,00</b>	<b>838 756,00</b>	<b>14 572 160,00</b>			
						<b>TOTAL GENERAL</b>	<b>14 572 160,00</b>

ملحق رقم (8) : جدول حسابات النتائج لسنة 2010

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de AISSAOUI EPOUSE STAMBOULI  
 L'entreprise : PHARMACIE  
 Activité : BENI-THOUR OUARGLA - OUARGLA  
 Adresse :

NIF: |9|6|7|3|0|0|1|0|0|1|1|2|2|5|5|

Code activité: | | | | |

Exercice du: 01/01/2010 au: 31/12/2010

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2010		2009	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises		16 075 000		
Production vendue	Produits fabriqués			17 910 000
	Prestations de services		2011 - 17 910 000	
	Vente de travaux			
Produits annexes		2011 - 3 0		
Rabais, remises, restournes accordés				
Chiffre d'affaires net des Rabais, remises, restournes	16 075 000		17 910 000	
Production stockée ou déstockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I-Production de l' exercice	16 075 000		17 910 000	
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnements				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations	13 990 382		16 162 711	
Rabais, remise, restournes obtenus sur achats				
Services extérieurs	Sous-traitance générale			
	Locations			
	Entretien, réparations et maintenance		941 340	
	Primes d'assurances	55 000		
	Personnel extérieur à l'entreprise			
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires			
	Publicité			
Déplacement, missions et réceptions	12 000			
Autres services	416 956			
Rabais, remises, restournes obtenus sur services extérieurs				
II-Consommations de l'exercice	14 474 338		17 104 051	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)	1 600 662		805 949	
Charges de personnel	572 594			
Impôts et taxes et versements assimilés				
IV-Excédent brut d'exploitation	1 028 068		805 949	

ملحق رقم (9) : جدول حسابات النتائج لسنة 2010

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION		
Désignation de l'entreprise : AISSAOUI EPOUSE STAMBOULI	NIF: [9 6 7 3 0 0 1 0 0 1 1 2 2 5 5]	
Activité : PHARMACIE		Code activité: [     ]
Adresse : BENI-THOUR OUARGLA - OUARGLA		
	Exercice clos le: 31/12/2010	
BILAN ( PASSIF )		
PASSIF	2010	2009
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	1 400 000	1 400 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecart de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	825 300	805 950
Autres capitaux propres -Report à nouveau	6 596 942	5 790 992
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>8 822 242</b>	<b>7 996 942</b>
<b>PASSIFS NON -COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés )		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
<b>TOTAL II</b>		
<b>PASSIFS COURANTS</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	3 866 172	22 123 804
Impôts	1 101 646	160 351
Autres dettes	1 513 298	2 151 609
Trésorerie Passif	1 080 981	
<b>TOTAL III</b>	<b>7 562 097</b>	<b>24 435 764</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III</b>	<b>16 384 339</b>	<b>32 432 706</b>

ملحق رقم (10) : جدول حسابات النتائج لسنة 2013



TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS 2013

Codes	DESIGNATION	DEBIT	CAFÉDIT
70	Ventes de marchandises		
60	Marchandises consommées		13 079 889,00
<b>80</b>	<b>Marge brute</b>	<b>13 079 889,00</b>	
80	Production vendue		13 079 889
71	Production stockée		
72	Production de l'entreprise pour elle-même		
73	Prestations fournies		
74	Transfert de charge de production		
75	Matières et fournitures consommées	12 626 105	
61			248 159
62	Services		
<b>81</b>	<b>Valueur ajoutée</b>	<b>12 874 264</b>	<b>205 625</b>
81	Valueur ajoutée		205 625
76	Revenus financiers		
77	Produits divers		
78	Transfert de charges d'exploitation		
63	Frais de personnel		
64	Impôts et taxes		
65	Frais financiers		
66	Frais divers		
68	Dotation aux amortissements et provisions		
<b>83</b>	<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>-</b>	<b>205 625</b>
79	Produits hors exploitation		
69	Charges hors exploitation		
<b>82</b>	<b>Résultat hors exploitation</b>	<b>-</b>	<b>205 625</b>
83	Résultat d'exploitation		
94	Résultat hors exploitation		
<b>880</b>	<b>Résultat brut de l'exercice</b>	<b>-</b>	<b>205 625</b>
889	Intérêts sur les bénéfices		
<b>88</b>	<b>Résultat de l'exercice</b>	<b>-</b>	<b>205 625</b>

ملحق رقم (11) : جدول حسابات النتائج لسنة 2014



TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS 2014

Côtes	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises		
60	Marchandises consommées		13 182 511,00
<b>80</b>	<b>Marque brute</b>		
80	Marque brute		13 182 511,00
71	Production vendue		
72	Production stockée		13 182 511,00
73	Production de l'entreprise pour elle même		
74	Prestations fournies		
75	Transfert de charges de production		
61	Matières et fournitures consommées		
62	Services		
<b>81</b>	<b>Valueur ajoutée</b>		
81	Valueur ajoutée		812 129
76	Révenus financiers		
77	Produits divers		
78	Transfert de charges d'exploitation		
63	Frais de personnel		
64	Impôts et taxes		
65	Frais financiers		
66	Frais divers		
68	Dotation aux amortissements et provisions		
<b>83</b>	<b>Résultat d'exploitation</b>		
79	Produits hors exploitation		
69	Charges hors exploitation		
<b>84</b>	<b>Résultat hors exploitation</b>		
83	Résultat d'exploitation		812 129
84	Résultat hors exploitation		
889	Résultat brut de l'exercice		812 129
889	Impôts sur les bénéfices		
88	Résultat de l'exercice		812 129

ملحق رقم (12) : جدول حسابات النتائج لسنة 2015



TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS 2015

Cptes	DESIGNATION	DEBIT	CREDIT
70	Ventes de marchandises		13 218 210,00
60	Marchandises consommées		
<b>80</b>	<b>Marge brute</b>	<b>13 218 210,00</b>	
80	Marge brute		
80	Production vendue		13 218 210
71	Production stockée		
72	Production de l'entreprise pour elle-même		
73	Préstations fournies		
74	Transfert de charges de production		
75	Matières et fournitures consommées	32 595 210	
61	Matières et fournitures consommées	285 410	
62	Services		
<b>81</b>	<b>Valueur ajoutée</b>	<b>12 680 620</b>	<b>337 590</b>
81	Valueur ajoutée		337 590
76	Revenus financiers		
77	Produits divers		
78	Transfert de charges d'exploitation		
63	Frais de personnel		
64	Impôts et taxes		
65	Frais financiers		
66	Frais divers		
68	Dotation aux amortissements et provisions		
<b>83</b>	<b>Résultat d'exploitation</b>	<b>-</b>	<b>337 590</b>
79	Produits hors exploitation		
69	Charges hors exploitation		
84	<b>Résultat hors exploitation</b>	<b>-</b>	
83	Résultat d'exploitation		337 590
84	Résultat hors exploitation		
<b>880</b>	<b>Résultat brut de l'exercice</b>	<b>-</b>	<b>337 590</b>
885	Impôts sur les bénéfices		
95	Résultat de l'exercice		337 590

## الفهرس

<b>III</b>	.....	الإهداء .....
<b>IV</b>	.....	الشكر.....
<b>V</b>	.....	ملخص.....
<b>VI</b>	.....	قائمة المحتويات .....
<b>VII</b>	.....	قائمة الجداول .....
<b>VII</b>	.....	قائمة الأشكال.....
<b>IX</b>	.....	قائمة الإختصارات والرموز.....
<b>X</b>	.....	قائمة الملحق.....
<b>أ</b>	.....	المقدمة .....
<b>1</b>	.....	<b>الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية .....</b>
<b>2</b>	.....	تمهيد .....
<b>3</b>	.....	<b>المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول دورة الاستغلال وقروض الاستغلال.....</b>
<b>3</b>	.....	<b>المطلب الأول : تدورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....</b>
<b>3</b>	.....	<b>الفرع الاول: مفهوم دورة الاستغلال.....</b>
<b>4</b>	.....	<b>الفرع الثاني: مراحل دورة الاستغلال .....</b>
<b>6</b>	.....	<b>الفرع الثالث: فعالية دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة المتوسطة .....</b>
<b>7</b>	.....	<b>المطلب الثاني: معدلات دوران ومعاملات ترجيح دورة الاستغلال.....</b>
<b>7</b>	.....	<b>الفرع الأول: معدل دوران ومعامل ترجيح حساب العملاء.....</b>
<b>7</b>	.....	<b>الفرع الثاني: معدل دوران ومعامل ترجيح حساب الوردين.....</b>
<b>8</b>	.....	<b>الفرع الثالث: معامل دوران ومعامل ترجيح حساب المخزون.....</b>
<b>9</b>	.....	<b>الفرع الرابع: مفاهيم أساسية حول الاحتياج في رأس المال العامل.....</b>
<b>12</b>	.....	<b>المطلب الثالث : مفهوم وأنواع قروض الاستغلال.....</b>
<b>12</b>	.....	<b>الفرع الأول : قروض تمويل الخزينة .....</b>
<b>13</b>	.....	<b>الفرع الثاني : قروض تمويل المخزونات .....</b>
<b>14</b>	.....	<b>الفرع الثالث : قروض تمويل الصفقات العمومية.....</b>

14	الفرع الرابع : قروض تمويل بالالتزام .....
14	الفرع الخامس : قروض تمويل تبعة ديون العملاء.....
16	المبحث الثاني: دراسات سابقة حول أثر قروض الإستغلال على أداء م ص م
16	المطلب الأول : الدراسات الوطنية للموضوع.....
20	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية.....
21	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....
22	خلاصة الفصل .....
23	الفصل الثاني: أثر قروض الإستغلال على فعالية دورة الإستغلال م ص م
24	تمهيد .....
25	المبحث الأول: أدوات وأساليب دراسة أثر قروض الاستغلال على دورة الاستغلال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المطلب الأول : الطريقة التي اعتمدت عليها الدراسة .....
25	الفرع الأول : منهج الدراسة .....
26	الفرع الثاني : عينة الدراسة .....
27	المطلب الثاني : الأدوات المستعملة في جمع المعلومات .....
27	المبحث الثاني: النتائج والمناقشة.....
27	المطلب الأول : عرض النتائج .....
27	الفرع الأول : تقديم المشروع الممول من طرف البنك الوطني الجزائري
28	الفرع الثاني : المعاجلة المحاسبية للسحب على المكشوف لدى البنك
32	الفرع الثالث : إعداد الميزانية الوظيفية
49	الفرع الرابع : جدول حسابات النتائج
43	المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....
47	خلاصة .....
50	الخاتمة .....
54	المصادر والمراجع.....
57	الملاحق .....
70	الفهرس.....

